



الأمم المتحدة

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثالثة والخمسون

(٢٨-٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الملحق رقم ١٦



الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثامنة والستون
الملحق رقم ١٦

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثالثة والخمسون

(٣-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٣

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2272

[٣ تموز/يوليه ٢٠١٣]

المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الأول - تنظيم الدورة
١	ألف - جدول الأعمال
٢	باء - انتخاب أعضاء المكتب
٣	جيم - الحضور
٥	دال - الوثائق
٥	هاء - اعتماد تقرير اللجنة
٦	الثاني - المسائل البرنامجية
٦	ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
٦	التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم
٦	تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
٨	البرنامج ٣: نزع السلاح
١١	البرنامج ١٠: التجارة والتنمية
١٦	البرنامج ١١: البيئة
٢٧	البرنامج ١٢: المستوطنات البشرية
٣٠	البرنامج ١٥: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
٣٣	البرنامج ١٦: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

٣٥	 التقييم	باء -
	١ - تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى	
٣٥	 التوجيهات المتعلقة بالسياسات	
٤٠	٢ - التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	
٤٢	٣ - تقييم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	
٤٤	٤ - تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	
٤٧	٥ - تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	
٤٩	 مسائل التنسيق	الثالث -
	ألف - التقرير الاستعراضي السنوي لعام ٢٠١٢ المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في	
٤٩	 منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق	
٥٣	 دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	باء -
٥٨	 تقارير وحدة التفتيش المشتركة	الرابع -
٥٨	 ألف - التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة	
٦٣	 بباء - تمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة	
٦٧	 مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين للجنة	الخامس -
	المرفقات	
٦٩	 الأول - جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجنة	
٧٠	 الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين	

الفصل الأول

تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى) في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ ودورها الموضوعية في الفترة من ٣ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في مقر الأمم المتحدة. وعقدت اللجنة ما مجموعه ١٩ جلسة وعددا كبيرا من المشاورات غير الرسمية والمشاورات المغلقة غير الرسمية. ورحبت اللجنة بمواصلة استخدام موقع شبكي مقيد دخوله، أنشئ للدورة السابقة، لإتاحة الوصول بسهولة إلى وثائق الدورة ذات الصلة الصادرة في حينها.

ألف - جدول الأعمال

٢ - يرد في المرفق الأول لهذا التقرير جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين، الذي اعتمدته اللجنة في دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى).

اختيار تقارير وحدة التفتيش المشتركة

٣ - في الجلسة الأولى، التي عقدتها اللجنة في ٢٥ نيسان/أبريل، وُجه انتباهها إلى مذكرة الأمانة العامة (E/AC.51/2013/L.2)، التي تفيد بأن اللجنة قد دعت، وفقا للفقرة ٦ من اختصاصاتها الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، إلى اختيار واحد أو أكثر من التقارير المدرجة أدناه للنظر فيه (فيها) في دورتها الثالثة والخمسين:

(أ) تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة" (A/67/873) وتعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عليه (A/67/873/Add.1)؛

(ب) تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة" (A/67/867) وتعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عليه (A/67/867/Add.1)؛

(ج) تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات" (A/67/400) وتعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عليه (A/67/400/Add.1).

٤ - وأجرت اللجنة، في جلستها ٢، مناقشة بشأن النظر في البند ٥ من جدول الأعمال، "تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة"، وقررت في هذه المرحلة ألا تنظر في تقرير الوحدة المعنون "تقييم شبكة الأمم المتحدة للمحيطات" (A/67/400) وفي تعليقات الأمين

العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق عليه (A/67/400/Add.1).

٥ - وإذ أشارت اللجنة إلى التوصية المعتمدة في دورتها التاسعة والأربعين، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٢٩/٦٤، والداعية إلى تعزيز دور هيئات التنسيق، بما فيها وحدة التفتيش المشتركة، من خلال تحسين التعاون، وذلك من أجل زيادة كفاءة التخطيط ومنع الازدواجية في الجهود المبذولة في إطار منظومة الأمم المتحدة، فقد أشادت بالوحدة لتكثيفها الجهود التي تبذلها لموافاة اللجنة بتقارير تتصل بمهمتها، آخذة في اعتبارها الفقرتين ٤ (د) و ٤ (هـ) من المادة ١١ من النظام الأساسي للوحدة.

برنامج العمل

٦ - في الجلسة ٢، التي عقدها اللجنة في ٣ حزيران/يونيه، ووجه انتباهها إلى مذكرة الأمانة العامة عن حالة الوثائق (E/AC.51/2013/L.1/Rev.1)، التي تورد قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة للنظر فيها.

٧ - وفي الجلسة ٢ أيضا، كان معروضا على اللجنة ورقة غير رسمية تتضمن برنامج عمل أوليا مؤقتا للدورة. ووافقت اللجنة على برنامج العمل، على أساس أن المكتب سيدخل عليه تعديلات، حسب الاقتضاء، أثناء سير الدورة مع مراعاة وتيرة المناقشات.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٨ - انتخبت اللجنة بالتركية، في جلستها الأولى، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل، يوري أمبرازيفيتش (بيلاروس) وجوستين كيسوكا (جمهورية تنزانيا المتحدة) نائبين لرئيس اللجنة، وإيلين بيتي (فرنسا) مقرر للجنة لهذه الدورة.

٩ - وانتخبت اللجنة بالتركية، في جلستها ٢، المعقودة في ٣ حزيران/يونيه، رشيد بيات مختاري (جمهورية إيران الإسلامية) رئيسا للجنة لهذه الدورة.

١٠ - وفي الجلسة ٢ أيضا، انتخبت اللجنة بالتركية ماريتا بويرتاس (بيرو) نائبة لرئيس اللجنة لهذه الدورة.

١١ - وفيما يلي أعضاء مكتب اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين:

الرئيس:

رشيد بيات مختاري (جمهورية إيران الإسلامية)

نواب الرئيس:

يوري أمبرازيفيتش (بيلاروس)

ماريتا بويرتاس (بيرو)

جوستين كيسوكا (جمهورية تنزانيا المتحدة)

المقررة:

إيلين بيتي (فرنسا)

١٢ - وفي الجلسة ٢، التي عقدها اللجنة في ٣ حزيران/يونيه، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، قبل انتخاب أعضاء المكتب، ببيان بشأن انضمام وفده إلى اللجنة من جديد بعد انقطاع دام عددا من السنوات. وقال إن وفده لن يشارك، مع ذلك، في أعمال الدورة الثالثة والخمسين، وذلك لأن جمهورية إيران الإسلامية قد رشحت لرئاسة اللجنة إعمالا للنمط الإقليمي للتناوب على رئاستها، والذي يقضي بأن يشغل الرئاسة في الدورة الثالثة والخمسين عضو من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ. وأدلى كل من ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وكوبا ببيان ردا على ما ذكره ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

جيم - الحضور

١٣ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة:

الاتحاد الروسي	جمهورية تنزانيا المتحدة
الأرجنتين	جمهورية كوريا
إريتريا	جمهورية مولدوفا
أنتيغوا وبربودا	زمبابوي
أوروغواي	السلفادور
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الصين
أيرلندا	غينيا
إيطاليا	غينيا - بيساو
باكستان	فرنسا

البرازيل	كازاخستان
بلغاريا	الكاميرون
بنن	كوبا
بوتسوانا	ماليزيا
بيرو	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
بيلاروس	الولايات المتحدة الأمريكية
الجزائر	اليابان

١٤ - وكانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة بمراقبين:

إثيوبيا	كينيا
ألمانيا	لبنان
الإمارات العربية المتحدة	مصر
بلجيكا	المكسيك
السويد	موناكو
سويسرا	النمسا
العراق	نيجيريا
كوت ديفوار	

١٥ - وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية ممثلة في اللجنة بصفة مراقب:
الاتحاد الأوروبي

١٦ - وحضر الدورة كذلك وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية؛ وأمين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ ووكيل الأمين العام - المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ووكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح؛ والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ ومسؤولون كبار آخرون من الأمانة العامة.

دال - الوثائق

١٧ - ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

١٨ - وفي الجلسة ١٩، المعقودة في ٢٨ حزيران/يونيه، عرضت المقررة مشروع تقرير اللجنة (E/AC.51/2013/L.4 و Add.1-18).

١٩ - وقبل اعتماد مشروع التقرير، كان أمين اللجنة قد صوب شفويا صيغة مؤقتة للإضافة ١٧ لمشروع التقرير (E/AC.51/2013/L.4/Add.17) عن التقرير الاستعراضي السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠١٢.

٢٠ - وكان ممثل الاتحاد الروسي كذلك قد عدّل شفويا الصيغة المؤقتة للإضافة ١٧. وأبدى ممثل بلغاريا تعليقات على التعديلات الشفوية.

٢١ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين (E/AC.51/2013/L.4 و Add.1-18) بصيغته المصوبة والمعدلة شفويا.

٢٢ - وقبل رفع الجلسة، أدلى ببيانات ممثلو كوبا وبنن والأرجنتين واليابان وإيطاليا وأوروغواي وبلغاريا والكاميرون.

الفصل الثاني

المسائل البرنامجية

ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم

٢٣ - نظرت اللجنة، في جلساتها ٨ و ١٤ و ١٨، المعقودة في ٦ و ١٣ و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في تقرير الأمين العام عن التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (A/68/74).

٢٤ - وأشار إلى أن اللجنة قد أوصت في دورتها الثانية والخمسين بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم التقرير المذكور أعلاه، استناداً إلى التغييرات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها المختلفة المتعلقة بتخطيط البرامج (انظر A/67/16، الفقرة ٧١). وقد أقرت الجمعية العامة هذه التوصية في قرارها ٢٣٦/٦٧.

٢٥ - ونظراً لضيق الوقت، قررت اللجنة أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الخامسة والخمسين.

تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

مقدمة

٢٦ - نظرت اللجنة، في جلستها التاسعة، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/75).

٢٧ - وعرض ممثل الأمين العام التقرير وردّ على الاستفسارات التي أثارها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

٢٨ - أعرب عدد من الوفود عن القلق بسبب إيجاز البيان الاستهلاكي للتقرير ولا سيما وأنه لم يسلط الضوء على التغييرات الرئيسية المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ولم يقدم توضيحاً فيما يتعلق بالمنهجية المتبعة لتقديم التغييرات المقترحة.

٢٩ - والتمس أحد الوفود توضيحاً بشأن الأسباب التي دعت إلى تقديم ملزمات الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ كجزء من الوثائق المقدمة إلى اللجنة في الدورة الحالية. واستفسرت وفود أخرى، وقد لاحظت أنه يلزم توفير جميع ملزمات الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، إن لم يكن تقديمها إلى اللجنة رسمياً، عن سبب عدم توافر بعض الملزمات بعد لكي تستعرضها اللجنة وبالتالي عن عدم إصدارها وفقاً لقاعدة الأسابيع الستة لتوفير الوثائق مقدماً قبل بدء دورة اللجنة. والتمس توضيح بشأن التأخر في توفير الملزمات الذي يعزى وفق الأمانة العامة إلى اعتماد الجمعية العامة لمخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ولاحظ أحد الوفود أن شؤون الميزانية لا تقع ضمن نطاق اختصاص هذه اللجنة.

٣٠ - وأعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أنها توقعت الإبلاغ عن جميع التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين التي وافقت عليها الجمعية العامة العام الماضي وفقاً لأحكام القرار ٢٦٩/٥٨. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت بعض الوفود، مع أنها لا تزال تحلل الملزمات للتحقق من الاتساق بينها وبين الخطة البرنامجية لفترة السنتين، إلى أن ثمة مثلاً يختلف فيه مؤشر الإنجاز في الملزمة عن مؤشر الإنجاز الوارد في الخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه إذا كان الغرض من وضع ملزمات الميزانية البرنامجية المقترحة بمتناول اللجنة هو كفالة دقة الخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين الواردة في هذه الملزمات، فتلك مهمة إدارية يمكن أداؤها في مكان آخر.

٣١ - والتمس توضيح بشأن الأساس التشريعي للتغييرات المقترح إدخالها على البرنامج ٣، نزع السلاح، في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨. وأعرب عن رأي مفاده أنه يتعين مناقشة الجوانب المنهجية للتغييرات المقترح إدخالها على البرنامج ٣. ولاحظ أحد الوفود أن هناك عدداً من التوضيحات التي يتعين تقديمها بما في ذلك ما يتعلق بتغيير اسم فرع إداري وما يتعلق بالتغييرات المدخلة على هيكل البرامج الفرعية، مع أن هذه المسألة سوف تدرس بالتفصيل لاحقاً عندما سيعرض التقرير بشأن التغييرات المدخلة على البرنامج ٣ رسمياً في إطار اللجنة. والتمس وفد آخر توضيحاً بشأن البند ٤-١٣ والقاعدة ١٠٤-٨ اللذين

تذكرهما الأمانة العامة باعتبارهما الأساس لاقتراح إدخال تغييرات في إطار البرنامج، وبخاصة أن هذا الوفد يرى بأنها لا تمثل لتلك الأحكام.

٣٢ - ولوحظ أن الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6/Rev.1) تتضمن برنامج فترة السنتين للبرنامج ١١، البيئة، الذي لم توافق عليه الجمعية العامة. وأعرب أحد الوفود عن القلق بسبب افتقار الأمانة العامة إلى الكفاءة لدى إعداد هذه الوثيقة.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٣ - اعتبرت اللجنة بأنه يمكن إدخال تحسينات على أهداف المنظمة، والإنجازات المتوقعة للأمانة العامة، ومؤشرات الإنجاز، على النحو المبين في الخطة البرنامجية لفترة السنتين، لتحديد أثر الأنشطة المنفذة على نحو أوضح وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، استناداً إلى الخبرة المكتسبة أثناء تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج، أن يقدم مقترحات بشأن هذه التحسينات إلى اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين.

٣٤ - ولاحظت اللجنة إدراج البرنامج ١١، البيئة، في الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وذكرت بأن الجمعية العامة لم توافق على البرنامج ١١ بناءً على توصية اللجنة. ولذلك، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام تقديم تصويب الخطة البرنامجية لفترة السنتين.

البرنامج ٣

نزع السلاح

٣٥ - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة عشرة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/75).

٣٦ - وعرض وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح التقرير وردّ على الاستفسارات التي أثارها اللجنة أثناء نظرها فيه.

المناقشة

٣٧ - أعرب عن التقدير والتأييد للبرنامج ولعمل مكتب شؤون نزع السلاح. ولاحظت الوفود التفسيرات التي قُدمت للتغييرات التي أُدخلت في التوجه العام للبرنامج وللبرنامجين الفرعيين ١ و ٥.

٣٨ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تقديم معلومات مفصلة كي يتوافر فهم واضح للتغييرات المقترحة ولمساعدة اللجنة على نحو أفضل في تقديم توصيات جيدة إلى الجمعية العامة.

٣٩ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق بشأن تقديم التغييرات الناجمة عن نقل أنشطة من البرنامج الفرعي ١ إلى البرنامج الفرعي ٥ مرتبطة بالإنجاز المتوقع (ج) ومؤشرات الإنجاز ذات الصلة ج '١' و '٢' و '٣' المرتبطة ببرنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح.

٤٠ - وشككت بعض الوفود في الحاجة إلى تقديم تغييرات في البرنامج في المرحلة الحالية، في غياب ولايات جديدة تبرر هذه التغييرات. واعتضت، في ذلك السياق، بوجه خاص على اقتراح نقل برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح من جنيف إلى نيويورك. والتمس الحصول على مزيد من التفسير للوقوف على الأساس المنطقي والقيمة المضافة لهذا النقل، أخذاً في الحسبان أن مركز مسائل نزع السلاح موجود في جنيف. وأعرب عن رأي مفاده أن هذا الاقتراح سيثير صعوبات بالنسبة لبعض الوفود، وقُدمت استفسارات من أجل توضيح أوجه الكفاءة التي ستجنحها الأمانة العامة نتيجة للاقتراح. وإضافة إلى ذلك، أعربت وفود عن رأي مفاده أن اقتراح نقل برنامج الزمالات إلى البرنامج الفرعي ٥ سيعني، عملياً، إعطاء أولوية للمسائل الإقليمية مقارنة بالمسائل ذات الطابع العالمي. والتمس توضيح للكيفية التي يتوخى بها مكتب شؤون نزع السلاح الامتثال لقرارات الجمعية العامة، مثلاً فيما يتعلق بكفالة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في اختيار مرشحين لبرنامج الزمالات.

٤١ - وأعرب عن القلق بشأن اقتراح تغيير اسم الفرع الذي يتولى المسؤولية الفنية عن تنفيذ البرنامج الفرعي ١، إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح، من "فرع أمانة مؤتمر نزع السلاح وخدمات الدعم لاجتماعاته" في مكتب الأمم المتحدة بجنيف إلى "فرع جنيف". وأعرب عن رأي مفاده أنه على الرغم من التفسيرات التي قدمها الأمانة العامة، يقلل هذا الاقتراح من بروز الأنشطة التي تؤديها الأمانة العامة فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح. وبينما أُشير إلى أن الهدف من اقتراح تغيير الاسم هو اختزال الاسم وتبسيطه، أعرب أيضاً عن رأي مفاده أن تغيير الاسم لا يعكس في حد ذاته ولاية المكتب. وعلاوة على ذلك، ستكون له آثار وسينال من أهمية المؤتمر.

٤٢ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها البالغ بشأن هذا الاقتراح والتمست توضيحا بشأن أثر تغيير الاسم على الصعيد الحكومي الدولي وما إذا كانت قد أجريت مشاورات مسبقة مع الدول الأعضاء بشأن التغيير المقترح للاسم.

٤٣ - والتّمس توضيح أيضا بخصوص ما تتوقعه الأمانة العامة بشأن الاستراتيجية المتعلقة بزيادة التعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على النحو المبين في الفقرة ٧ (ز) من التقرير (A/68/75)، وما إذا كانت الأمانة العامة تتعاون مع معاهد مماثلة في نيويورك.

٤٤ - وأشارت بضعة وفود إلى التغييرات في الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف كما تنعكس في المرفق الأول للوثيقة (Sect.4) A/68/6، لا سيما في إطار البرنامج الفرعي ٢. وأعربت عن القلق بشأن أثر تلك التغييرات على إنجاز البرنامج، بالنظر إلى نقل وظيفة واحدة برتبة مد-١ من البرنامج الفرعي ٥ إلى البرنامج الفرعي ٢. والتّمس في ذلك الصدد توضيح بشأن الأساس المنطقي لوجود وظيفتين برتبة مد-١ في إطار البرنامج الفرعي ٢ نتيجة لذلك التغيير.

٤٥ - وأعربت بعض الوفود عن القلق بشأن السلام والأمن في وسط أفريقيا. والتّمس توضيح لما إذا كانت الحالة في منطقة الساحل، وأثر انتشار الأسلحة على جميع دول المنطقة، قد أخذ في الحسبان، إلى جانب إدراج تدابير محددة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه.

٤٦ - والتّمس توضيح أيضا بشأن توصيتي الأمانة العامة بمكافحة التداول غير المشروع للأسلحة التقليدية وتعزيز الإجراءات العرفية التي تتخذها الأمم المتحدة لخدمة السلام والأمن في وسط أفريقيا.

٤٧ - والتمست بعض الوفود توضيحا بشأن أثر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما نقل التكنولوجيا المناسبة لاستخدامها في الأغراض السلمية، وذلك لعدم وجود سرد معيّن بهذا المعنى في إطار إنجازات البرنامج المتوقعة.

٤٨ - وأبرزت بعض الوفود أيضا ضرورة التشاور مع اللجنة الأولى بشأن التغييرات المقترحة.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٩ - لا توصي اللجنة، في المرحلة الحالية، بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات المقترح إدخالها على سرد البرنامج ٣، نزع السلاح، الواردة في تقرير الأمين العام (A/68/75).

البرنامج ١٠ التجارة والتنمية

٥٠ - نظرت اللجنة، في جلستها السادسة عشرة المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في التقرير الموحد للأمين العام عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/75).

٥١ - وعرض نائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التقرير وردّ على الاستفسارات التي أثّرت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٥٢ - أعرب عن التقدير للبرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6/Rev. 1) ولأعمال الأونكتاد، لا سيما في سياق البرنامج الفرعي ٥، أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة.

٥٣ - والتمست عدة وفود توضيحاً لما إذا كان الأونكتاد قد أخذ في الحسبان جميع القرارات المنبثقة من دورته الثالثة عشرة التي عُقدت في الدوحة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (ولاية الدوحة). وأعربت الوفود، بوجه خاص، عن القلق لعدم انعكاس جميع قرارات الخطة البرنامجية لفترة السنتين.

٥٤ - وأعربت بعض الوفود عن شواغلها لأن الميزانية البرنامجية المقترحة لم تأخذ ولاية الدوحة في الاعتبار التام، وخصوصاً فيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المتوسط، على الرغم من عقد الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٥٥ - وأعرب عن القلق أيضاً بخصوص عدم مراعاة استنتاجات وتوصيات اللجنة في دورتها الثانية والخمسين، كما وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٦٧.

٥٦ - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن مسألة البلدان ذات الدخل المتوسط مسألة هامة. والتمس الوفد، في هذا الصدد، توضيحاً لعبارة "بعض البلدان ذات الدخل المتوسط" و "البلدان ذات الدخل المتوسط الأشد عوزاً" و "القرارات الأخرى

ذات الصلة“. وأعرب عن رغبته، بوجه خاص، في أن يعرف من الذي يحدد البلدان التي تشير إليها كلمة ”بعض“، وما هو الأساس الذي يستند إليه تحديد البلدان ذات الدخل المتوسط الأشد عوزا والبلدان التي ليست كذلك، وما هو المقصود بعبارة ”ذات الصلة“. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن القلق بشأن استخدام كلمة ”ذات الصلة“ في حين أن اللجنة أوصت بالفعل في تقريرها عن أعمال دورتها الثانية والخمسين (A/67/16) بحذفها.

٥٧ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق لحذف مصطلح ”البلدان ذات الدخل المتوسط“ من الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز الخاصة بعدة برامج فرعية، خلافاً للتوصية المحددة للجنة في تقريرها السابق (A/67/16).

٥٨ - وأعرب عن رأي مفاده أن البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، ينبغي أن يتضمن مسألة التنمية المستدامة وأنه من الضروري، مع إعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية، أن يغطي الأونكتاد جميع البلدان النامية بما فيها البلدان ذات الدخل المتوسط. وإضافة إلى ذلك، أعرب عن أهمية إدماج البلدان المتقدمة النمو وسلاسل الإمداد الخاصة بها، مع التشديد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وعلى التعاون بين الشمال والجنوب.

٥٩ - وأخيراً، أثير استفسار بشأن اتجاه المناقشة داخل مجلس التجارة والتنمية بشأن الحدث الخاص والمنشورات للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأونكتاد، في عام ٢٠١٤.

الاستنتاجات والتوصيات

٦٠ - لاحظت اللجنة عدم انعكاس بعض التغييرات في سرد البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٦٧ في تقرير الأمين العام (A/68/75). ولذا، كررت اللجنة الإعراب عما يلي:

التوجه العام

الفقرة ٢٠

في نهاية الجملة الثانية، تحذف عبارة ”والقرارات الأخرى ذات الصلة“.

البرنامج الفرعي ٢

الاستثمار والمشاريع

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) '٢'، بعد عبارة "البلدان النامية"، تُضاف عبارة "والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٤

في الجملة الأخيرة يستعاض عن (ب) بما يلي:

"(ب) مساعدة البلدان النامية، والبلدان ذات الدخل المتوسط، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بناء على طلبها، على تعزيز قدراتها على صياغة سياسات متكاملة وتنفيذها، وهيئة بيئة ملائمة، والمشاركة في المناقشات المتعلقة بالاستثمار الدولي".

وفي الجملة الأخيرة، يستعاض عن (ج) بما يلي:

"(ج) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سعياً إلى بناء قدراتها الانتاجية وإنشاء شركات قادرة على المنافسة دولياً؛

البرنامج الفرعي ٣

التجارة الدولية

العنصر ١

تعزيز التجارة الدولية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب)، بعد عبارة "البلدان النامية" تُضاف عبارة "والبلدان ذات الدخل المتوسط".

في الإنجاز المتوقع (د)، بعد عبارة "البلدان النامية" تُضاف عبارة "والبلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية".

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (د) '١'، بعد عبارة "البلدان النامية" تضاف عبارة "والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية".

في المؤشر (د) '٢'، بعد عبارة "البلدان النامية" تضاف عبارة "والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية".

العنصر ٢

السلع الأساسية

الاستراتيجية

الفقرة ٢٧

في الجملة الثانية، بعد كلمة "أفريقيا"، تضاف عبارة "والبلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية".

البرنامج الفرعي ٤

التكنولوجيا واللوجستيات

الاستراتيجية

الفقرة ٢٨

في الجملة الثانية، بعد كلمة "أفريقيا" تضاف عبارة "والبلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية"، وبعد عبارة "الاقتصادات الصغيرة"، تحذف عبارة "وكذلك البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وبعض البلدان المتوسطة الدخل وفقا لاحتياجاتها".

٦١ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، كما هي مبينة في تقرير الأمين العام (A/68/75) وفي الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ و (A/68/6) (Sect. 12)) رهنا بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ٢

الاستثمار والمشاريع

هدف المنظمة

بعد عبارة "وكذلك" تضاف عبارة "البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٤

في الجملة الثانية، تحذف كلمة "بعض" وعبارة "الأشد عوزاً".

النواتج^(١)

الفقرة ١٢-٥١، الفقرة الفرعية (ج) '١'

يستعاض عن عبارة "المساعدة لبعض البلدان المتوسطة الدخل وأحوجها" بعبارة "المساعدة للبلدان ذات الدخل المتوسط"، وفقاً لاحتياجاتها، وللبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية".

البرنامج الفرعي ٣

التجارة الدولية

العنصر ١

تعزيز التجارة الدولية

الاستراتيجية

الفقرة ٢٦ (و)

تحذف كلمة "بعض".

الفقرة ٢٦ (ط)

تضاف عبارة "وتوسيع" بعد كلمة "زيادة"

(١) انظر A/68/6 (Sect. 12).

الفقرة ٢٦ (س)

يستعاض عن الفقرة بما يلي: "معالجة مسائل التفاعل بين التجارة والبيئة في سياق التنمية المستدامة، وتشجيع التنمية المنخفضة الانبعاثات الكربونية، بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا، وكفالة تحقيق مكاسب إنمائية، واغتنام الفرص التجارية ذات الصلة بنظام تغيّر المناخ المستجد والاستخدام المستدام للتنوع الأحيائي.

البرنامج ١١

البيئة

- ٦٢ - نظرت اللجنة في جلستها ١١ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في تقرير الأمين العام الموحد عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/75).
- ٦٣ - وعرض المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثبتت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشات

- ٦٤ - أعرب عن الدعم والتقدير للبرنامج ١١، البيئة. وأشار بعض الوفود إلى أن البرنامج من أصعب البرامج ومن التي لها أولوية قصوى. وأشارت وفود إلى أن عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في فترة السنتين المقبلة يجب أن يجري القيام به في ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠). وأعربت الوفود ذاتها عن الحاجة إلى اتباع نهج أكثر توازنا في إطار ركائز التنمية المستدامة الثلاث الواردة في البرنامج.
- ٦٥ - وتشدد اللجنة على أهمية البرنامج ١١ وتنفيذه في سياق ولايات برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مراعاة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- ٦٦ - ورحب بعض الوفود بالجهود التي يبذلها برنامج البيئة لضمان الاتساق على نطاق كامل المنظومة، وتعزيز المكاتب الإقليمية، ودعم مبادرات التعاون وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، الرامية إلى مساعدة البلدان النامية.
- ٦٧ - وأشار بعض الوفود إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كان يتعلق بالتنمية المستدامة وبالبيئة، وإلى أنه يمثل نقطة انطلاق لنموذج جديد للتنمية يدمج قضايا التنمية

الاجتماعية وحماية البيئة. وأشار إلى القضاء على الفقر كأولوية أساسية للتنمية بوصفه أحد النواتج الرئيسية للمؤتمر، وجرى التشديد على الحاجة إلى جعل القضاء على الفقر موضوعاً رئيسياً ضمن البرنامج.

٦٨ - وأعرب عن رأي مفاده أن إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - أي الاجتماعي والبيئي والاقتصادي - في اتخاذ القرارات يتسم بأهمية قصوى، وكذلك ضمان أن توجه الأهداف الاجتماعية والبيئية، النهج الاقتصادية.

٦٩ - وأعرب بعض الوفود عن القلق إزاء استخدام مصطلح "الاقتصاد الأخضر" الذي استخدم في جميع بنود الخطة البرنامجية لفترة السنتين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأعرب عن آراء مفادها أن مصطلح "الاقتصاد الأخضر" مستخدم في الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ووفقاً لذلك، سأل العديد من الوفود لماذا لم يستخدم مصطلح "الاقتصاد الأخضر" في هذا السياق في الخطة البرنامجية لفترة السنتين.

٧٠ - وشدد بعض الوفود على الصلة بين مفهومي "الاقتصاد الأخضر" والتنمية المستدامة، حيث يجب أن يكون الأول أداة لتعبئة البلدان من أجل تحقيق التنمية المستدامة القائمة على أساس أنه لا يوجد حل واحد مناسب لجميع الحالات. وأكدت نفس الوفود أهمية ضمان ألا يتم تفسير مفهوم الاقتصاد الأخضر على أنه تفضيل لجوانب تسويق حلول التكنولوجيا المتقدمة على السعي إلى إيجاد حلول تتكيف مع الواقع المتميز للبلدان النامية.

٧١ - وفي ما يتعلق بتعزيز برنامج البيئة، جرى إبراز أن تحسين الحوكمة البيئية على الصعيد الدولي لا يعني الحكم مسبقاً على الركائز الأخرى للتنمية المستدامة أو استبعاد الحاجة إلى تعزيزها. بل على العكس من ذلك، يجب أن يكفل ذلك على نحو فعال تحقق المعالجة المتسقة للركائز الثلاث.

٧٢ - وأعرب عن القلق إزاء الرسم البياني الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة أثناء المداولات في اللجنة، والذي أظهر شراكات من أجل البيئة على نطاق كامل المنظومة وخاصة عمليات التنسيق والشراكات التي يضطلع بها برنامج البيئة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في المواضيع الفنية مثل "الاقتصاد الأخضر" أو "الوظائف الخضراء" وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن وكالات الأمم المتحدة ينبغي أن تركز على الأنشطة الخاصة بها التي صدر بها تكليف وليس أن تضطلع بأنشطة تتعلق بالبيئة تندرج ضمن اختصاص برنامج البيئة.

٧٣ - وأعرب عن القلق إزاء استمرار استخدام الأمانة العامة لمصطلحات ومفاهيم من قبيل "دورة حياة المنتج"، و "إدارة النظم الإيكولوجية"، و "التكيف القائم على النظم الإيكولوجية"، و "المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية"، و "التحول إلى الاقتصاد الأخضر"، و "الاستدامة البيئية" وغيرها، مما يقتصر بشأنه إلى توافق لآراء بين الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التأكيد على أن الإشارات إلى "الاقتصاد الأخضر" يجب أن تتضمن الصياغة الكاملة لهذا المفهوم، وفقا للفرع ثالثا من الوثيقة الختامية المعنونة للمؤتمر التنمية المستدامة "المستقبل الذي نصبو إليه": "الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر".

٧٤ - وعلاوة على ذلك، أشير إلى توصيف "الاقتصاد الأخضر" بأنه "ركيزة أساسية يقوم عليها برنامج العمل هذا" على أنه مضلل نظرا لأنه لم يتم الاتفاق حوله على الصعيد الحكومي الدولي، وارتئي أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى لبس بشأن ركائز التنمية المستدامة الثلاث القائمة بالفعل وطلب توضيح بشأن استخدام مصطلحات "الاستثمارات الخضراء"، و "سياسات الاقتصاد الأخضر"، و "العمالة الخضراء اللاتقة" و "الخدمات البريادية الخضراء". وأشير إلى أن مصطلح "التحول إلى الاقتصاد الأخضر" لا يتسق مع الوثيقة الختامية للمؤتمر إذ أنه يشير على ما يبدو إلى شكل محدد سلفا من التحول إلى الاقتصاد الأخضر، في حين أن البلدان تحتاج إلى اتباع الخيارات التي تتناسب على نحو أفضل مع احتياجاتها وظروفها الوطنية.

٧٥ - وأعرب عن آراء مفادها أن بعض التغييرات التي أدخلت على الخطة البرنامجية لفترة السنتين لبرنامج البيئة قد نظرت فيها اللجنة في عام ٢٠١٢ بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأشار بعض الوفود بالتحديد إلى أن اللجنة تلقت الإطار الاستراتيجي المقترح لبرنامج البيئة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ خلال الدورة ٥٢ التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٢، لكنها قررت تأجيل النظر فيه إلى ما بعد معرفة تأثير مؤتمر ريو. إلا أن الكثير من الوفود أعرب عن رأي مفاده أن بعض المقترحات المعروضة الآن على اللجنة لا يعكس تماما نتائج المؤتمر.

٧٦ - وفي إطار البرنامج الفرعي ١، سعى بضعة وفود إلى توضيح عبارة "تيسير الحصول على التمويل".

٧٧ - وأعربت وفود عن آرائها حول دور التكنولوجيا وأثر نقل التكنولوجيا على البيئة في سياق التنمية المستدامة. وفي إطار البرنامج الفرعي ١، أيضا لوحظ أن مؤشر الإنجاز (ب) '١' أشار إلى عدد من البلدان التي تنفذ مبادرات الطاقة الجديدة والمتجددة

و/أو مبادرات كفاءة استخدام الطاقة. وتساءلت وفود عن إمكانية إنشاء مؤشر للإنجاز أيضا في ما يتعلق بنقل التكنولوجيات.

٧٨ - وأعرب بعض الوفود أيضا عن القلق إزاء دور وولاية برنامج البيئة في حالات الكوارث والتراعات والأنشطة التي اضطلع بها في ما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢. وأشار إلى ضرورة أن يعمل برنامج البيئة ضمن نطاق ولايته، أي البعد البيئي للتراع والتصدي للكوارث والحد من المخاطر، من أجل تجنب تعدد المحافل والتداخل مع ولايات ومنظمات أخرى وازدواجية الجهود في معالجة هذا الموضوع. وأعرب عن القلق إزاء إقامة صلة بين عمل برنامج البيئة ومجالي السلام والأمن الدوليين الأوسع نطاقا، من أجل تجنب "إقحام الجانب الأمني" في الموضوع. واستفسر أحد الوفود عن التغيير في اسم البرنامج الفرعي ٢ إلى الكوارث والتراعات. وطُلب أيضا توضيح بشأن الفقرة ٣٧ من التقرير عن التغييرات الموحدة، وعلى وجه التحديد بشأن الإشارة إلى الدور القيادي لبرنامج البيئة "في ما يتجاوز المسائل البيئية".

٧٩ - وأعرب أحد الوفود عن قلق حقيقي بشأن التغييرات المقترحة إدخالها على البرنامج الفرعي ٢ الكوارث والتراعات. مشيرا إلى أن التغيير يشكل خروجاً عن السرد السابق ومشهدا على أن السرد المقترح يشمل عناصر ومفاهيم ليست لها ولايات حكومية دولية. وعلاوة على ذلك، يتجاهل بعض المقترحات قرارات سابقة للجمعية العامة. وجرى أيضا إبراز أن إدراج عناصر ذات تأثير سياسي واضح، تتجاوز كثيرا نطاق ولاية برنامج البيئة، يشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة للوفد نفسه. وهو بالتالي يعتبر أن هذا البرنامج الفرعي بحاجة إلى إعادة صياغة من قبل الجمعية العامة خلال دورتها العادية ٦٨، وأعرب عن اعتزامه اقتراح بعض التعديلات على السرد.

٨٠ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٤، الحوكمة البيئية، لاحظ بعض الوفود عدم وجود إشارات كافية إلى مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، إذ أن المبدأ الوحيد المذكور هو المبدأ ١٠. وسلط الضوء كذلك على أن جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ ينبغي أن يوفر أخطوط أساس للعديد من الأنشطة المقررة في إطار البرنامج الفرعي.

٨١ - وفي البرنامج الفرعي ٥ "المواد الكيميائية والنفايات"، لاحظ بعض الوفود أن البرنامج الفرعي يجب ألا يحدد مسبقا كيفية إدراج الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية ضمن الخطط الوطنية. وجرى التأكيد على أن الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية، التي يمكن إدراجها ضمن خطط التنمية الوطنية، ينبغي ألا تنص في نهاية المطاف على كيفية تنفيذ

الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وجرى التشديد أيضا على ضرورة مواصلة مناقشة وسائل التنفيذ.

٨٢ - وبخصوص البرنامج الفرعي ٦، الكفاءة في استخدام الموارد، شدد بعض الوفود على ضرورة أن يشمل مجمل الموضوعات إطارا لفترة عشر سنوات لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وليس لجانب كفاءة استخدام الموارد فحسب.

٨٣ - وفي ضوء برنامج العمل الموسع لبرنامج البيئة مع الإنشاء المقترح لبرنامج فرعي جديد ٧، إبقاء البيئة قيد الاستعراض، والأنشطة الجديدة التي صدر بها تكليف من المؤتمر، أثارت عدة وفود تساؤلات حول الرصيد والتقييم، وأعربت وفود أخرى عن رأي مفاده أن يخطط برنامج البيئة بالرصد والتقييم خطوة أخرى إلى الأمام بالتركيز على النتائج، لتحديد ما إذا كانت برامجها تؤدي إلى تحسين حياة الناس.

الاستنتاجات والتوصيات

٨٤ - شددت اللجنة على أهمية البرنامج ١١ وتنفيذه في سياق ولايات برنامج البيئة ونتائج مؤتمر البيئة والتنمية.

٨٥ - ولاحظت اللجنة مع القلق استمرار استخدام الأمانة العامة لمصطلحات ومفاهيم ما زالت تفتقر إلى توافق للآراء بشأنها بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة على ضرورة الاتساق مع الصياغة المتفق عليها، خاصة في صياغة الخطة البرنامجية المقترحة، عند التعامل مع القضايا الخلافية.

٨٦ - وشددت اللجنة على أن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، هو مفهوم جديد تم الاتفاق عليه في مؤتمر البيئة والتنمية، وينبغي بالتالي أن ينفذ مع مراعاة نتائج المؤتمر.

٨٧ - ورحبت اللجنة باستخدام الشراكات في عمل برنامج البيئة، وأوصت الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يكفل زيادة رقابة برنامج البيئة لتلك الشراكات، من أجل تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة أمام الدول الأعضاء.

٨٨ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بأن توافق على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ١١، البيئة، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/68/75) والباب المتصل بالموضوع من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/6/Sect.14) رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٤-٢ (A/68/6 (Sect.14)) والفقرة ٣٧ (A/68/75)

تُحذف عبارة "الانتقال بالمجتمعات نحو"

الفقرة ١٤-٥ (A/68/6 (Sect.14)) والفقرة ٤٠ من (A/68/75)،

في الجملة الأولى، بعد كلمة "التكنولوجيا" تضاف عبارة، "بما في ذلك عن طريق تيسير تطوير التكنولوجيا وتبادلها"

الفقرة ٤٠ (A/68/75)

يستعاض عن كلمة "الضمانات" بكلمة "الاعتبارات"

تضاف في الجملة الثانية، فقرة ١٤-٦ جديدة (A/68/6 (Sect. 14)) وفقرة ٤١ (A/68/75) ونصهما كما يلي:

اعترف مؤتمر البيئة والتنمية بالقضاء على الفقر باعتباره التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم، والشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وتعد التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وسياسات الاقتصاد الأخضر في هذا السياق، مسائل مهمة بالنسبة لجميع البلدان، ولا يمكن فصلها عن التزام جميع الدول الأعضاء بتحرير الإنسانية من الفقر والجوع على سبيل الاستعجال، كما ورد في الوثيقة الختامية للمؤتمر.

الفقرة ١٤-٧ (الفقرة ١٤-٦ سابقاً) (A/68/6 (Sect.14)) والفقرة ٤٢ (الفقرة ٤١ سابقاً) (A/68/75)

تُحذف الجملة الأولى من الفقرة ويستعاض عنها بما يلي:

"يمثل الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر أحد الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة؛ وسيمثل الدعم الذي يقدمه برنامج البيئة للبلدان في هذا الخصوص ركيزة أساسية يقوم عليها برنامج عمله".

في الجملة الثانية، تُحذف عبارة "فيما يتعلق بالفرص ذات الصلة بتوفير عمالة خضراء لائقة" وتُنقح الجملة ليصبح نصها على النحو التالي:

وسيعزز البرنامج، على وجه الخصوص تعاونه مع منظمة العمل الدولية، وفقاً للفقرة ٦٢ من الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه".

الفقرة ١٤-١٠ (الفقرة ١٤-٩ سابقا) (A/68/6 (Sect.14)) والفقرة ٤٥ (الفقرة ٤٤ سابقا) (A/68/75)

في الجملة الأولى، تدرج عبارة "حكومية دولية شاملة وشفافة لـ" قبل عبارة "وضع أهداف التنمية المستدامة".

الفقرة ١٤-١٢ (الفقرة ١٤-١١ سابقا) (A/68/6 (Sect.14)) والفقرة ٤٧ (الفقرة ٤٦ سابقا) (A/68/75)

في الجملة الأولى، تحذف عبارة "وبناء السلام".

الفقرة ١٤-١٦ (الفقرة ١٤-١٥ سابقا) (A/68/6 (Sect.14)) والفقرة ٥١ (الفقرة ٥٠ سابقا) (A/68/75)

في الجملة الأخيرة، يستعاض عن عبارة "استراتيجيات للاقتصاد الأخضر" بعبارة "الاستراتيجيات التي".

الفقرة ٥٣ (الفقرة ٥٢ سابقا) (A/68/75)

في الجملة السادسة، تحذف عبارة "من خلال كفاءة استخدام الموارد والفصل بينها".

البرنامج الفرعي ١

تغير المناخ

هدف المنظمة (A/68/75)

يستعاض عن كلمة "مسارات" بكلمة "استراتيجيات".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة (A/68/6 (Sect.14))

الجدول ١٤-١٥ و A/68/75، جدول البرنامج الفرعي ١

يستعاض، في الإنجازات المتوقعة (أ)، عن مصطلح "نهج التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية والمقدمة للدعم" بعبارة "نهج للتكيف، بما في ذلك نهج قائم على النظم الإيكولوجية".

الإنجازات المتوقعة (ب)

يستعاض عن كلمة "مساراتها" بكلمة "استراتيجياتها".

مؤشرات الإنجاز (A/68/6 (Sect.14)، الجدول ١٤-١٥ (A/68/75)، جدول البرنامج الفرعي (١)

يضاف، في مؤشر الإنجاز (ب)، المؤشر ب (٣) ليصبح النص كما يلي:

"زيادة عدد البرامج/المشاريع التي تنفذها البلدان لنقل التكنولوجيات المتقدمة في مجال الطاقة المتجددة/أو تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة بمساعدة من برنامج البيئة".

الاستراتيجية

الفقرة ٥٤ (الفقرة ٥٣ سابقا) (A/68/75)

يحذف الجزء الأول من الجملة الثانية ويستعاض عنه بما يلي:

"ويهدف البرنامج الفرعي إلى مساعدة البلدان على بناء التأهب وتيسير الحصول على التمويل، بسبل منها هيئة بيئات مواتية من أجل التصدي لتغير المناخ في سياق التنمية المستدامة".

في الفقرة ٥٤ (د) (الفقرة ٥٣ (د) سابقا) (A/68/75)

بعد عبارة "السياسات والخطط والإجراءات المتعلقة بالمناخ في البلدان"، تدرج عبارة "بناء على طلبها".

الفقرة ٥٥ (الفقرة ٥٤ سابقا) (A/68/75)

في الجملة الثانية، تحذف عبارة "ما يدور من مناقشات و".

في الجملة الثالثة، وبعد عبارة "المبادئ العلمية السليمة" تدرج عبارة "ولا سيما أعمال الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ".

في الجملة الأخيرة، يستعاض عن كلمة "مسارات" بكلمة "استراتيجيات"

الفقرة ٥٥ (أ) (الفقرة ٥٤ (أ) سابقا) (A/68/75)

في الجملة الأولى، يستعاض عن كلمة "مسارات" بكلمة "استراتيجيات"، وبعد عبارة "سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان"، تدرج عبارة "ولا سيما البلدان النامية".

وبعد عبارة "بصفة أساسية"، تدرج عبارة "الجهود المبذولة لإدماج نهج التكيف، بما في ذلك".

في الجملة الثانية، بعد عبارة "ولتحقيق ذلك، سيقوم البرنامج"، تدرج عبارة "عند الطلب".

الفقرة ٥٥ (ب) (الفقرة ٥٤ (ب) سابقا) (A/68/75)

في الجملة الأولى، يُستعاض عن عبارة "الاقتصاد الأخضر" بعبارة "تنفيذ استراتيجيات الاقتصاد الأخضر".

تدرج جملة ثالثة جديدة هذا نصها:

"سيسهم برنامج البيئة أيضا في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بتيسير الدعم المقدم من الحكومات والكيانات المعنية وغيرها من الكيانات إلى مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، اللذين سيستضيفهما برنامج البيئة".

الفقرة ٥٥ (ج) (الفقرة ٥٤ (ج) سابقا) (A/68/75)

في الجملة الرابعة، يستعاض عن عبارة "الاقتصاد الأخضر" بما يلي: "سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج".

في الجملة الأخيرة، يستعاض عن كلمة "الضمانات" بكلمة "الأهداف".

البرنامج الفرعي ٢

الكوارث والتزاعات

مؤشرات الإنجاز (A/68/6 (Sect.14)، (A/68/75)

في مؤشر الإنجاز أ^٢، يستعاض عن عبارة "الدول الهشة والمناطق المعرضة للخطر" بعبارة "البلدان الخارجة من التزاعات أو التي تتعافى من الكوارث الطبيعية".

الاستراتيجية

الفقرة ٥٨ (الفقرة ٥٧ سابقا) (A/68/75)

تُحذف الجملة الأولى ويستعاض عنها بما يلي:

”وعلاوة على ذلك، سيجري إنشاء منهاج للتنسيق الداخلي من أجل تحسين وتبادل المعارف بشأن أوجه التآزر بين الأعمال المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، ونهج التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك النهج القائمة على النظم الإيكولوجية، والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية في الحد من مخاطر الكوارث“.

البرنامج الفرعي ٣

إدارة النظم الإيكولوجية

هدف المنظمة ((A/68/6 (Sect.14) و (A/68/75)

تُحذف عبارتاً ”توفير“ و ”فيما بين الدول“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة ((A/68/6 (Sect.14)، الجدول ١٤-١٩ و (A/68/75)، جدول البرنامج الفرعي ٣)

في الإنجاز المتوقع (ج)، تُحذف عبارة ”الأوسع نطاقاً“ ويستعاض عن عبارة ”المناطق البحرية“ بعبارة ”المناطق الساحلية“.

الاستراتيجية

الفقرة ٦٢ أ) (الفقرة ٦١ أ) سابقا) (A/68/75)

في الجملة الثانية، بعد عبارة ”إطعام عدد متزايد من سكان العالم بطريقة مستدامة“ تدرج عبارة ”وفي الوقت نفسه تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة“.

الفقرة ٦٢ ب) (الفقرة ٦١ ب) سابقا) (A/68/75)

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة ”وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً على“ بعبارة ”سيدعم برنامج البيئة البلدان أيضاً في جهودها الرامية إلى“.

البرنامج الفرعي ٤

الحوكمة البيئية

الاستراتيجية

الفقرة ٦٥ (أ) (الفقرة ٦٤ (أ) سابقا) (A/68/75)

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي" بعبارة "مجلس الأمم المتحدة للبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المعروف سابقا باسم مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي".

البرنامج الفرعي ٦

الكفاءة في استخدام الموارد ((A/68/6 (Sect.14)، (A/68/75)

يُغير اسم البرنامج الفرعي ليصبح "الكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامين".

هدف المنظمة ((A/68/6 (Sect.14)، الجدول ١٤-٢٥ و (A/68/75)، جدول البرنامج الفرعي ٦

يستعاض عن الهدف بما يلي:

تعزيز ومساعدة الجهود الرامية إلى أنماط يزداد فيها إنتاج السلع والخدمات وتصنيعها واستهلاكها بطريقة مستدامة، وذلك للحد من الأثر البيئي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين رفاه البشر

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة ((A/68/6 (Sect.14) و (A/68/75)

في الإنجاز المتوقع (أ)، تحذف عبارة "والاقتصاد الأخضر".

مؤشرات الإنجاز ((A/68/6 (Sect.14) و (A/68/75)

تعاد صياغة "مؤشر الإنتاج (أ) (١) ليصبح نصه على النحو التالي:

"زيادة عدد البلدان والمدن التي تحقق الاقتصاد الأخضر وتدمجه في السياسات، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتُطور النهج والأدوات اللازمة للاستهلاك والإنتاج المستدامين، نتيجة المساعدة التي يقدمها برنامج البيئة".

الفقرة ٦٨ (أ) (الفقرة ٦٧ (أ) سابقا) (A/68/75)

في الجملة الأولى، بعد "سيقدم برنامج البيئة المساعدة" تدرج عبارة "بناء على الطلب".

ويستعاض عن عبارة "لوضع سياسات تدعم عملية الانتقال إلى اقتصاد أخضر" بعبارة "لوضع سياسات وممارسات الاقتصاد الأخضر".

الفقرة ٧٠ (الفقرة ٦٩ سابقا) (A/68/75)

في الجملة الأولى، بعد "القضاء على الفقر" تدرج عبارة "، إلى جانب بذل جهود مشتركة لتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة".

البرنامج ١٢

المستوطنات البشرية

٨٩ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٥ المعقودة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/75).

٩٠ - وقام المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) بعرض البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٩١ - أعرب عن التأييد للبرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، من الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6/Rev.1) وللأعمال التي يضطلع بها ممثل الأمم المتحدة. وأعربت الوفود عن تقديرها لإدراج توصيات اللجنة، مع تفصيل التنقيحات بوضوح، والإعراب، في الخطة البرنامجية لفترة السنتين، عن الخطة الاستراتيجية التي تدوم ست سنوات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، كما اعتمدها مجلس إدارة ممثل الأمم المتحدة. ولاحظت وفود إدراج التجارب والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٩٢ - وأعرب عن رأي بأهمية التعاون والتعاقد بين موئل الأمم المتحدة وسائر مؤسسات الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج عمل الموئل. وطلب توضيح بشأن تعاون موئل الأمم المتحدة مع الشركاء من خارج منظومة الأمم المتحدة والكيفية التي تُحقق بها أوجه التآزر بين الموئل وهياكل الأمم المتحدة الأخرى نتيجة لذلك التعاون.

٩٣ - وطلب توضيح بشأن إدماج المسائل الشاملة، مثل الشباب، وحقوق الإنسان، والشراكات، وتغير المناخ، في البرامج الفرعية السبعة جميعها، على النحو المبين في الفقرة ٨١ من التقرير.

٩٤ - وطرح أسئلة عن إدراج حقوق الإنسان كمسألة شاملة في البرنامج. وفي ذلك السياق، طلب توضيح بشأن طبيعة ونطاق تنفيذ الأعمال ذات الصلة بحقوق الإنسان. وأعرب عن رأي مفاده أن موئل الأمم المتحدة ليست له ولاية في ميدان حقوق الإنسان. وطلبت معلومات أيضا عن التعاون بين موئل الأمم المتحدة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، مثل مفوضية حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٩٥ - وأعربت وفود أخرى عن الرأي بأنها لا تشعر بالقلق إزاء إدراج حقوق الإنسان كمسألة شاملة.

٩٦ - إضافة إلى ذلك، طلبت وفود توضيحا بشأن استخدام مصطلح ”النتائج المقررة“ في الفقرة ٧٨ من التقرير وتساءلت عما إذا كان ذلك يمثل فئة جديدة يجري استحداثها مقارنة بمصطلح ”الإنجازات المتوقعة“ المتفق عليه. وطلب توضيح أيضا بشأن ”الفريق الاستشاري المعني بالمشاريع“ و ”الآلية الداخلية لاستعراض الأقران“ اللذين تتم مناقشتهم في الفقرة ٨٣ من التقرير، وتحديدًا توضيح من هم أعضاء الفريق، وما هو الغرض من الآلية، وما هو تعريف ”الأقران“.

٩٧ - وطلبت وفود توضيحا بشأن منهجية الميزنة القائمة على النتائج بصفة عامة، وأعربت عن آرائها بشأن وضع مؤشرات أفضل للإنجاز.

٩٨ - وطرح سؤال عن مؤشر الإنجاز (ب) في إطار البرنامج الفرعي ١، التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية، فيما يتعلق بالنهج المتبع صوب تنفيذ البرامج لمصلحة الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والشباب والشعوب الأصلية والأقليات. وفي إطار البرنامج الفرعي نفسه، أعرب أحد الوفود عن آرائه إزاء صياغة مؤشر الإنجاز (ج) ١، الذي استعاض فيه عن عبارة ”الذين ينفذون المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية“ بعبارة ”الذين يعتمدون المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية“.

٩٩ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٥، الإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة، طُلب توضيح بشأن استخدام مصطلح "السلطات فوق الوطنية" في مؤشر الإنجاز '١'، وعن معنى تعبير "الإخلاء القسري غير القانوني" في مؤشر الإنجاز '٢'.

١٠٠ - وطلبت بعض الوفود توضيحا بشأن ما إذا كان موئل الأمم المتحدة قد وضع معايير لتحديد المشاريع المنضوية في إطار التعاون التقني من أجل تنفيذها في بلد معين. وأعرب عن رأي بشأن إدراج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في برنامج عمل موئل الأمم المتحدة وتنفيذ برنامجه في المنطقة الأفريقية، خاصة في أقل البلدان نموا.

١٠١ - وأعرب عن رأي فيما يتعلق بأهمية توفير المنشورات الورقية عوضا عن التوزيع الإلكتروني في البلدان ذات القدرات التكنولوجية المحدودة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٠٢ - شددت اللجنة على ضرورة قيام موئل الأمم المتحدة بإقامة أوجه تآزر مع سائر كيانات الأمم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

١٠٣ - وأوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة التغييرات التي أدخلت على سرد البرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، بصيغتها الواردة في تقرير الأمين العام (A/68/75)، رهنا بإجراء التعديلات التالية:

حذف الإشارة إلى "النتائج المقررة" في الوثيقة بأكملها.

الفقرة ٨٣

في الجملة الثانية، بعد عبارة "وثائق المشاريع"، تضاف عبارة "بما في ذلك المشاريع المقرر تنفيذها في البلدان التي لا تستفيد من الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة".

في الجملة الأخيرة، تحذف عبارة "وتحديد مؤشرات لرصد التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان".

البرنامج الفرعي ١

في مؤشر الإنجاز (أ)، تضاف، في نهاية الجملة، العبارة التالية "بدعم تقني من موئل الأمم المتحدة".

البرنامج الفرعي ٣

في الإنجاز المتوقع (ب)، يستعاض عن لفظة "المستهدفة" بلفظة "الشريكة".

البرنامج الفرعي ٤

في الإنجاز المتوقع (أ)، تضاف لفظة "الشريكة" بعد عبارة "السلطات المحلية والإقليمية والوطنية".

(ولا ينطبق التعديل المتعلق بمؤشر الإنجاز (أ) على النص العربي).

البرنامج الفرعي ٥

تعاد صياغة مؤشر الإنجاز (أ) '١' لتصبح على النحو التالي:

"عدد الجهات التي تشارك، من السلطات المحلية والإقليمية والوطنية، فضلا عن المنتديات والمنظمات والشركاء على الصعيدين الإقليمي والدولي، في استراتيجية الإسكان العالمية".

البرنامج ١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

١٠٤ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/75).

١٠٥ - وقام المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بعرض البرنامج والرد على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٠٦ - أعرب عن الدعم والتقدير للبرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، الوارد في التقرير عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/75). وأعرب عن آراء مفادها أن التغييرات المقترحة تعكس بشكل كاف الإطار الذي حظي بتأييد كبير جدا في الدورة السادسة والأربعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا المعقودة في أبيدجان، كوت ديفوار، في

٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، وأن هذه اللجنة بصدد الشروع في برنامج عمل طموح زاهر بالتحديات يتطلب الدعم الكامل من الدول الأعضاء. وأعربت الدول الأعضاء عن تأييدها لإعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لجعلها أكثر فعالية. وذكر أيضا أن الهيكل محكم التنظيم، وأنه جزء من نهضة أفريقيا ويمثل ما يأمل أن يراه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأشار أيضا إلى أن سياق البرامج الفرعية التسعة يعبر تعبيرا كاملا عن شواغل الاتحاد الأفريقي.

١٠٧ - وأعرب عن آراء بشأن الهياكل الأساسية والتجارة وحركة السلع بين البلدان غير الساحلية والموانئ. وأشار إلى ممر شرق أفريقيا كمثال على مشروع كبير للهياكل الأساسية في أفريقيا. وسألت الدول الأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إن كانت هناك أي مشاريع جارية لتطوير الهياكل الأساسية من أجل زيادة تيسير التجارة والتنمية. واستفسرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا عن مدى المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء في مجالي التجارة والخدمات في سياق دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للجماعات الاقتصادية الإقليمية.

١٠٨ - وأعربت الوفود عن حاجة اللجنة إلى مواصلة تقديم الدعم لبرامج التكامل الإقليمي في أفريقيا التي تضطلع بها الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

١٠٩ - وأعربت الوفود أيضا عن تقديرها للإشارة إلى أن الأعمال التي تهدف إلى تيسير التجارة ما زالت تواجه الكثير من التحديات، ولا سيما بسبب نقص الهياكل الأساسية الصلبة التي يمكن التعويل عليها في المنطقة، وذلك على الرغم من التقدم المحرز في مجالي التجارة في السلع والخدمات.

١١٠ - وشددت بعض الوفود كذلك على ضرورة مواصلة اللجنة والشركاء الآخرين، مثل مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي، تقديم الدعم بغية تكملة جهود الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال بناء الهياكل الأساسية ولا سيما الروابط بين السكك الحديدية والطرق الرئيسية، كعنصر ضروري لتيسير التجارة وربطها بقطاعات رئيسية أخرى من الاقتصادات مثل الزراعة.

١١١ - وأعرب أيضا عن آراء بشأن ما إذا كانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قادرة على رصد أثر مشاريعها الإنمائية وما إذا كانت مؤشرات الإنجاز تقيس على نحو ملائم الكيفية التي تنجز بها البرامج الفرعية أهدافها. فعلى سبيل المثال، يستخدم البرنامج الفرعي ٦، الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية، مؤشرات يبدو أنها تقيس التقدم المحرز في مسائل المرأة والمعرفة بما بدل التركيز على هدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١١٢ - وأعرب عن القلق إزاء تقديم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لأقل البلدان نمواً إذ ليست هناك أي إشارة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المعقد في اسطنبول، تركيا. وأعربت الدول الأعضاء عن آراء بشأن إمكانية تعزيز جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ودعمها لأقل البلدان نمواً وعمما إذا كان بالإمكان زيادة استغلال المبادرات في ذلك الصدد. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن من الواجب على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم دعماً متساوياً إلى كل من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

١١٣ - ولوحظ أن برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ينبغي أن يسعى إلى القضاء على الفقر عوضاً عن الاكتفاء بالحد منه. واستفسرت الدول الأعضاء هذه اللجنة عن سبب عدم دهاجها في برنامج العمل إلى حد إدراج استراتيجيات خاصة بالقضاء تماماً على الفقر.

١١٤ - ولوحظ أيضاً أن أحد أهداف اللجنة كجزء من استراتيجيتها هو الارتقاء بالبلدان إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل. وطلبت بعض الوفود توضيحاً بشأن تحديات وأخطار جعل البلدان تنتقل من مركز البلدان المنخفضة الدخل إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل.

١١٥ - وأعربت الدول الأعضاء عن رأي مفاده أن دراسات متعددة أجريت في إطار البرنامج الفرعي ٩، سياسات التنمية الاجتماعية، وسألت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن مدى الحاجة إلى القيام ببحوث ودراسات إضافية. وأعرب عن رأي مفاده أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يجب أن تستخدم الدراسات الموجودة من أجل تنفيذ برنامج عملها.

١١٦ - وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تفتقر إلى التركيز على مسائل الطاقة وأن مزيداً من الاهتمام يجب أن يعطى لهذا المجال.

١١٧ - وأعربت الدول الأعضاء عن القلق إزاء التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين بسبب إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإزاء عدم إدراج بعض الفقرات على الأقل في التوجه العام لكل برنامج فرعي أو استراتيجياته من أجل تفسير التغييرات.

١١٨ - ولوحظ أن التقرير يشير إلى مشاورات بشأن خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كأحد أسباب إعادة هيكلة اللجنة. ولاحظت الدول الأعضاء أن المشاورات جارية وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للجنة الاقتصادية إدراج نتائج المشاورات في برنامج عملها.

١١٩ - وأعربت الدول الأعضاء عن آرائها بشأن أهمية البيانات الإحصائية الدقيقة التي يتمكن منها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من التخطيط لبرنامج عملها وتنفيذه.

١٢٠ - واستفسرت بعض الوفود من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن البرنامج الفرعي ٦، الشؤون الجنسانية والمرأة في التنمية، وعن تعاملها مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والذي لا يرد ذكره في الخطة البرنامجية لفترة السنتين. وطلبت الدول الأعضاء أيضا توضيحات بشأن الإشارة إلى تقديم الدعم للاستراتيجيات المراعية للمنظور الجنساني لبناء ودعم الاقتصاد الرقمي لأفريقيا في سياق البرنامج الفرعي ٣، الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا.

الاستنتاجات والتوصيات

١٢١ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات التي أدخلت على سرد البرنامج الفرعي ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، بصيغتها الواردة في تقرير الأمين العام (A/68/75).

البرنامج ١٦

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

١٢٢ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٣ المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في تقرير الأمين العام الموحد عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/68/75).

١٢٣ - وعرض ممثلو الأمين العام التقرير الموحد وردوا على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

١٢٤ - أعرب عن التقدير والتأييد للبرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6 Rev.1) وللعمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تلك المنطقة، التي يوجد بها ثلثا سكان العالم.

١٢٥ - وأعرب عن رأي مؤداه أن الأنشطة ينبغي أن تركز على الاحتياجات العملية للبلدان المعنية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك تمويل الهياكل الأساسية، والحد من مخاطر الكوارث، والقضاء على الفقر، والأمن الاجتماعي، والشيخوخة، والصحة، والأمن. وفي سياق العمل العام للجنة بشأن القضايا العالمية في المنطقة، مثل الحكم الرشيد، والتعاون

الاقتصادي، تغير المناخ، والأمن الغذائي، هناك حاجة إلى إجراء تحليل استشاري في هذه المجالات، وإلى مساعدة الدول الأعضاء لكي تقود هي ذاتها الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢٦ - وُطِّبَت معلومات عن نتائج الاستعراض النهائي لهيكل مؤتمرات اللجنة، بما في ذلك بنيته الفرعية، الذي أُجري في الدورة التاسعة والستين للجنة.

١٢٧ - وُطِّبَت إيضاحات بشأن التغييرات المحددة التي أدخلت على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، مع مراعاة القرارات الناشئة عن قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦ الذي أُقرت فيه الجمعية الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه". وأثيرت أيضا مسألة ما إذا كانت جميع اللجان الإقليمية قد عدلت خططها البرنامجية لفترة السنتين.

١٢٨ - وأكد أحد الوفود أهمية ضمان أن تكون أنشطة اللجنة متسقة مع التكاليف الحكومية الدولية، وسلط، في هذا الصدد، الضوء على أنشطة تتصل بمفهوم "توحيد الأداء" الذي ما زال قيد نظر الدول الأعضاء.

١٢٩ - وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء استخدام الأمانة العامة مصطلحات لم يصدر تكليف حكومي دولي باستخدامها، وذلك في الفرع المعنون "معلومات أخرى"، وشددت على أن السرد الوارد في الميزانية البرنامجية ينبغي أن يستند إلى السرد المعتمد في الإطار الاستراتيجي. ورأت هذه الوفود أن اللجنة الخامسة للجمعية العامة ينبغي أن تعالج هذه المسألة في إطار نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٣٠ - وطلبت بعض الوفود توضيحا لجوانب مختلفة من المنهجية المستخدمة في إعداد الإطار المنطقي القائم على النتائج الخاص باللجنة، بما في ذلك تفاصيل عن التغيرات المدخلة على مؤشرات الإنجاز وتوضيح للصلات القائمة بين الميزانية البرنامجية وخطة العمل.

١٣١ - وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن الجهود الرامية إلى تحسين التمثيل الجغرافي وبشأن الموارد المتاحة، المقررة والخارجة عن الميزانية، التي لا يمكن التنبؤ بها عادة. وفيما يتعلق بالموارد المتاحة، طلب إيضاح ما إذا كانت هذه الموارد تعكس متطلبات الولايات التي ستنفذها اللجنة، أو أنها حددت انطلاقا من قيود الميزانية. وأشار أحد الوفود إلى أن المسائل المتعلقة بالميزانية ليست من اختصاص هذه اللجنة.

١٣٢ - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن الخطط البرنامجية المقبلة لفترة السنتين، في إطار العنصر ٣ من البرنامج الفرعي ٨، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، ينبغي أن يدرج فيها إنجاز متوقع جديد ومؤشر جديد للإنجاز على النحو التالي: الإنجازات المتوقعة: (ج) تقوية التعاون والتكامل داخل المنطقة من أجل تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة، عبر وسائل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ مؤشرات الإنجاز: (ج) زيادة عدد المبادرات والبرامج والمشاريع المشتركة بين بلدان كل من منطقتي شمال ووسط آسيا وبين بلدان المنطقتين بالاشتراك مع المكتب دون الإقليمي لشمال ووسط آسيا التابع للجنة أو من خلاله.

استنتاجات وتوصيات

١٣٣ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/68/75).

باء - التقييم

١ - تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات

١٣٤ - نظرت اللجنة في جلستها الثالثة المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/68/70).

١٣٥ - وعرض وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التقرير، ورد على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

١٣٦ - أعربت الوفود عن تقديرها لجودة تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات. (إذ مكّنها من فهم كيفية تنفيذ برامج الأمانة العامة للأمم المتحدة وتقييمها). وذكرت الوفود بما اعتمدته اللجنة من توصيات شددت فيها على أن التقييم هو وظيفة رئيسية لا بالنسبة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية فحسب وإنما كذلك بالنسبة لوضع التوجيهات السياساتية. وشددت الوفود أيضاً على أهمية زيادة الأثر الذي يفترض أن يترتب على التقييم في التخطيط الاستراتيجي المتوسط والطويل الأجل لمنظومة الأمم المتحدة.

١٣٧ - ولاحظت بعض الوفود، مثلما كانت اللجنة قد فعلت خلال دورتها الحادية والخمسين، أن فعالية التقييم تتوقف، في جملة أمور، على مدى جودة مؤشرات الإدارة. ولذا فإن ضرورة تحسين منهجية إجراء التقييمات وكفالة الانتظام في متابعة التقدم المحرز أصبحت لا تنفك تتضح. وأعيد التأكيد أيضا على التوصية التي اعتمدها اللجنة خلال دورتها الحادية والخمسين بشأن ضرورة أن يتبع مكتب خدمات الرقابة الداخلية نهجا أكثر انتظاماً في تقييم الأنشطة من حيث تحسين استغلال أوجه التكامل والتآزر بين جميع الأنشطة، وتعزيز التنسيق بين جميع إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٣٨ - ولاحظت الوفود التطبيق المتفاوت وغير المنتظم لوظيفة التقييم على نطاق الأمانة العامة، ولاحظت أيضا أن مستوى مهارات وكفاءات الموظفين في الإدارات المختلفة غير ملائم بوجه عام، وذلك لأسباب من بينها عدم كفاية التدريب. وأعادت اللجنة التأكيد كذلك على أن وظيفة التقييم، ولا سيما التقييم الذاتي، هي أداة إدارية أساسية وأنه تقع على عاتق المديرين على مستوى الإدارة العليا مسؤولية تحقيق النتائج المتوقعة وكفالة أن يكون الموظفون المعنيون على قدر كاف من الكفاءة.

١٣٩ - ولاحظت اللجنة أيضا بقلق أن الافتقار إلى وظيفة تقييم سليمة من شأنه عرقلة تنفيذ الولايات، بعدة أشكال منها بخاصة التأثير في عملية تخطيط العمل، التي هي عملية لا بد منها لتنفيذ الولايات وتيسير اعتماد القرارات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي.

١٤٠ - وأثار عدد من الوفود شواغل خطيرة بشأن عدم ملائمة وظيفة التقييم والثغرات التي تعربها. ولاحظت عدة وفود أخرى أن التقييم لا يُستخدم كأداة إدارية، وأن أنشطة المنظمة ينبغي أن تخضع للإدارة المتكاملة التي تشمل أعمال التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتفتيش والتقييم. وأقر عدد من الوفود بأهمية التقييم في توفير معلومات حسنة التوقيت وعالية الجودة من شأنها الإسهام في تحسين التخطيط والشفافية والمساءلة. بيد أن هذه الوفود لاحظت أن التقييم أداة هامة لأغراض التأكد مما إذا كانت البرامج تحقق أهدافها واستيعاب الدروس المستفادة.

١٤١ - وفيما يتعلق بالموارد المالية والبشرية اللازمة للتقييم، لاحظت بعض الوفود أن هذه المسألة لا تندرج ضمن ولاية اللجنة وينبغي التعامل معها في منتدى آخر. غير أنه أثارت أسئلة بشأن ما هي بارامترات الموارد الكافية للتقييم. وإضافة إلى ذلك، أُعرب عن تعليق مفاده أنه على الرغم من توفير موارد كبيرة والتركيز المتزايد على التقييم في السنوات الأخيرة، فإنه لم تظهر فوائد واضحة. وأُعرب أيضا عن رأي يقول إن "غياب الدعم والتأييد الإداري للتقييم"، مثلما أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية، هو دافع كبير للقلق، ويبدو

واضحاً أنه لحين تسوية هذه المسألة، فإن توفير موارد إدارية لن يكون من المرجح أن يثمر النتائج التي قد تتوقعها الدول الأعضاء.

١٤٢ - وبشأن الافتقار إلى ثقافة التقييم داخل الأمانة العامة، أشار عدد من الوفود إلى أن هذا الوضع غير مشجع، وأعربت الوفود عن قلقها إزاء اعتبار التقييم كعبء أكثر منه أداة مفيدة. وأعربت بعض الوفود أيضاً عن قلقها إزاء النظر إلى اللجنة كقيد وعائق. ولم تتفق الوفود على ذلك الرأي، والواقع أن الوفود رأت أن اللجنة تؤدي دوراً هاماً في كفالة قيام الأمانة العامة بالترجمة السليمة للولايات إلى إنجاز للبرامج.

١٤٣ - واتفق عدد من الوفود بوجه عام على أن اللجنة يجب أن تقدم توصيات قوية لمعالجة الثغرات الحرجة في التقييم التي جرى تحديدها في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مثل إمكانية إدراج استخدام التقييم من قبل البرامج كمؤشر إضافي على اتفاق الأمين العام مع كبار مديريه، ومساءلة المديرين في هذا الصدد.

١٤٤ - أما عن كفاءات التقييم، فقد لاحظ بعض الوفود أن الموارد ليست هي العقبة الوحيدة أمام التقييم الفعال؛ فمثلما ورد في التقرير، يمثل ضعف الكفاءات في مجال التقييم عقبة أيضاً. ولوحظ أن التدريب وحده هو الذي شأنه سد الثغرة التي جرى تحديدها بشأن تفاوت كفاءات التقييم.

١٤٥ - وأثارت الوفود أيضاً عدة أسئلة بشأن المنهجية المستخدمة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، من بينها السؤال المتعلق بما إذا كان المكتب يشارك في المقابلات مع مسؤولي برامج الأمانة العامة، وأسباب عدم شمول التقييم لتقييمات الجهات المانحة واللجوء إلى خبير خارجي في تقييم جودة تقارير التقييم الصادرة عن الأمانة العامة. وتساءل بضعة وفود كذلك عن سبل إدراج قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في جميع عمليات التقييم في جميع البرامج. وفي الوقت نفسه، سعت عدة وفود إلى الحصول على مزيد من الإيضاحات من مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الاختلافات بين التقييم الذي يجريه المكتب والتقييم الذي تجريه البرامج ذاتها، وبشأن الخلط البادي داخل الأمانة العامة بين الرصد والتقييم.

الاستنتاجات والتوصيات

١٤٦ - أكدت اللجنة أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أحرز بعض التقدم في تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة خلال دورتها الحادية والخمسين بشأن كفالة تركيز تقارير التقييم على تأثير البرامج والنتائج المحرزة، وتحسين منهجية إجراء عمليات التقييم، بما في

ذلك المتابعة المنتظمة للتقدم المحرز، وتطبيق نهج أكثر انتظاماً في أنشطة التقييم، بما في ذلك استغلال أوجه التكامل والتآزر بين جميع الأنشطة، وتعزيز التنسيق بين جميع الإدارات ذات الصلة.

١٤٧ - وأحاطت اللجنة مع الارتياح بنتائج التقييم؛ وخاصة حصول التقارير على تقدير "جيد" أو "ممتاز" من حيث الجودة عند تحليل مضمونها، بما في ذلك في خمسة برامج في مجال تنمية أفريقيا.

١٤٨ - وأعربت اللجنة عن قلقها لأنه على الرغم من أعمال ومبادرات مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي أدت إلى درجة من التقدم خلال فترة السنتين، فإن الهدف المتمثل في كفالة تطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات في المنظمة كان بعيداً عن التحقق، ولأن القدرة الإجمالية على التخطيط تظل غير ملائمة لعدة أسباب من بينها ما يلي:

- (أ) الافتقار إلى ثقافة وسياسات تقييم قوية وشاملة في الأمانة العامة؛
- (ب) غياب الدعم والقيادة والمساءلة والتأييد من قبل الإدارة؛
- (ج) الثغرات التي تعترى مهارات وكفاءات الموظفين، وعدم كفاية التدريب؛
- (د) الافتقار إلى موظفين مخصصين للتقييم؛
- (هـ) عدم وضوح سبل تحديد الموارد المتصلة بالتقييم؛
- (و) أوجه القصور في مؤشرات جودة الإدارة؛
- (ز) الثغرات الحرجة التي تعترى وظائف التقييم.

١٤٩ - ولاحظت اللجنة مع القلق أن التقدير العام لجودة تقارير التقييم في عامي ٢٠١٠-٢٠١١ كان أقل من المتوسط.

١٥٠ - ولاحظت اللجنة أن فعالية التقييم يعتمد، من بين عوامل أخرى، على جودة مؤشرات الإدارة.

١٥١ - وأكدت اللجنة أن التقييم هو وظيفة رئيسية من وظائف اعتماد القرارات المتعلقة بالميزانية، على اعتبار أنه لا يساعد على تحسين تصميم البرامج وتنفيذها وصوغ التوجيهات المتعلقة بالسياسات فحسب، وإنما يسهم أيضاً في توفير الشفافية، وفي فعالية تنفيذ الولايات الحكومية الدولية، وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد. وفي الوقت نفسه، فهو يتيح للدول الأعضاء متابعة نتائج البرامج بطريقة منهجية.

١٥٢ - وأكدت اللجنة أيضا أن وظيفة التقييم، ولا سيما التقييم الذاتي، هي أداة إدارية أساسية وأنه تقع على عاتق المديرين على مستوى الإدارة العليا مسؤولية تحقيق النتائج المتوقعة.

١٥٣ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير ملموسة إضافية من أجل تطوير القدرة على التقييم داخل برامج الأمانة العامة، مع تقديم الدعم لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وهيئات الرقابة الخارجية من حيث الإرشاد وإسداء المشورة المنهجية.

١٥٤ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل الاستفادة بشكل أفضل من الخبرات الداخلية، بما في ذلك، الاستفادة قدر الإمكان من الخبرات المتوفرة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لدى إجراء التقييمات في مختلف الكيانات التابعة للأمانة العامة، مع الاستفادة من الخبرات التي تراكمت لدى هيئات الإشراف الداخلية والخارجية، وأن يكفل بذل كل الجهود الرامية إلى تجنب التكرار و/أو التداخل في وظائف التقييم في الأمانة العامة.

١٥٥ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل عرض اتفاقات كبار المديرين لأهداف ملائمة للبرامج ومقاييس أداء مناسبة من أجل الوفاء بالولايات المقررة طبقا للقواعد والنظم ذات الصلة، وحصول وظيفة التقييم على الاعتبار الواجب في تقييم أداء كبار المديرين.

١٥٦ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير ملموسة عند المستويات ذات الصلة من أجل كفالة سد الثغرات الكبيرة القائمة في نطاق تغطية التقييم ومعالجة نقص أدلة تقييم الأداء.

١٥٧ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكلف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يضيف أقصى قدر ممكن من التجانس على نموذج لتقارير التقييم التي يصدرها، بما في ذلك النتائج والاستنتاجات والتوصيات.

١٥٨ - واختارت اللجنة تقييم البرامج التالية كي تنظر فيها خلال دورتها الخامسة والخمسين عام ٢٠١٥: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ إضافة إلى التقييم المواضيعي لرصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية: الدروس المستفادة.

٢ - التقييم البرنامجي للأمم المتحدة للبيئة

١٥٩ - في جلستها ٤، المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نظرت اللجنة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي للأمم المتحدة للبيئة (E/AC.51/2013/2).

١٦٠ - وقام وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية بعرض التقرير وبالرد على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

١٦١ - نوّهت وفود عديدة مع التقدير بالمستوى الرفيع للتقرير، وأشارت إلى أنه مفيد ومثير للاهتمام. وأعربت الوفود عن اتفاقها بشكل عام مع النتائج التي وردت في التقرير والاستنتاجات التي خلص إليها، وعن تأييدها للتوصيات التي جاءت فيه. ورأت أن التقرير يبيّن كيف أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يواجه تحديات في مجال البيئة ويضطلع بولايته على نحو فعال، ولا سيما فيما يتعلق برصد حالة البيئة في العالم وتوجيه الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وكذلك فيما يتعلق بقاعدته العلمية القوية. كما أعرب عدد من الوفود عن اتفاقه مع ما ورد في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية من دعوة إلى إيلاء اهتمام أكبر لبناء القدرات وتعزيز المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالإضافة إلى تعزيز الوجود على الصعيد الوطني.

١٦٢ - وأبدت الوفود أيضا دواعي قلق بشأن التداخل بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من كيانات الأمم المتحدة في مجال البيئة وعدم وضوح أدوارهما وعدم كفاية التنسيق بينهما، وطلبت مزيدا من التوضيح بشأن أسباب هذه الحالة والحلول الموضوعة لها. ودعت إلى زيادة التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال الطاقة المستدامة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجال العلوم. وشدد عدد من الوفود على أن هناك حاجة إلى المزيد من التآزر بين الاتفاقيات البيئية التي يقوم على خدمتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإلى تقليص التكاليف الإدارية التي يتحملها شركاء البرنامج. وأثير تساؤل عن سبب عدم تضمين التقرير إشارة إلى القضاء على الفقر، وهو هدف مهم من أهداف التنمية المستدامة.

١٦٣ - وناقشت عدة وفود مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا، وأعربت عن دعمها العام للاستنتاجات التي خلص إليها فيما يتعلق بتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة. غير أنه أعرب أيضا عن رأي مفاده أن تعزيز البرنامج يتطلب أيضا زيادة المساءلة.

١٦٤ - وطلبت الوفود توضيحا لبعض الألفاظ والعبارات المستخدمة في التقرير، ومنها "الشراكات" و "الاقتصاد الأخضر" و "الخطة العالمية الخضراء الجديدة"، لا سيما وأنها مفاهيم لم تتفق عليها الدول الأعضاء بعد. وطلب مزيد من التوضيح بشأن إشارة مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره إلى "عدم وجود تفاهم متبادل بشأن برامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأنشطته على الصعيدين الإقليمي والعالمي". كما طلب توضيح بشأن استخدام السياسات اللامركزية لتعبئة الموارد. بالإضافة إلى ذلك، أعرب أحد الوفود عن القلق إزاء تحديد أولويات الأنشطة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالنظر إلى كبر حجم التمويل المقدم إليه من الجهات المانحة.

١٦٥ - وعلق أيضا عدد من الوفود على بنية وعدد الوظائف الممولة حاليا من الميزانية البرنامجية، مشيرين إلى أنهم كانوا يتوقعون شيئا من الاستعراض ومزيدا من التعليقات ذات المنحى العملي بشأن تخصيص الموارد التي يتلقاها البرنامج. وفيما يتعلق بالموارد، ذكر عدد من الوفود أن المناقشات المتعلقة بالموارد ليست من اختصاص اللجنة، وأنه سيجري تناولها في محفل آخر. وطلب توضيح بشأن المقصود بـ "عمليات أقوى لتخطيط البرامج وإدارتها"، وبشأن أي دروس مستفادة ومزايا نسبية.

١٦٦ - وفيما يتصل بالمنهجية المتبعة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، استفسرت الوفود عن انخفاض معدل الردود (٣٣ في المائة) على الاستقصاء المرسَل إلى الدول الأعضاء في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعن كيفية إجراء الاستقصاء وعن تحقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية من البيانات الواردة في الردود.

استنتاجات وتوصيات

١٦٧ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على جميع التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم برامج الأمم المتحدة للبيئة (E/AC.51/2013/2).

١٦٨ - وفيما يتعلق بالتوصية ١، أوصت اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل زيادة الشفافية والمساءلة أمام الدول الأعضاء.

١٦٩ - وأقرت اللجنة بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد حقق نتائج إيجابية في معالجة طائفة واسعة من القضايا البيئية، وبأنه أدى دوراً حاسماً في وضع القواعد والمعايير البيئية العالمية، وحقق نتائج إيجابية في بناء قدرات الحكومات الوطنية.

١٧٠ - ونوهت اللجنة بالجهود المبذولة حالياً لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودور المنظمة في تشجيع التنفيذ المتسق للبعد البيئي للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٧١ - في هذا الصدد، شددت اللجنة على أهمية تعزيز التكامل المتوازن بين كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٧٢ - ورحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعزيز خدمات دعم بناء القدرات بما يتماشى مع احتياجات وأولويات الدول الأعضاء.

٣ - تقييم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (E/AC.51/2013/3)

١٧٣ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة والخامسة المعقودتين يومي ٤ و ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (E/AC.51/2013/3).

١٧٤ - وقامت وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية بعرض التقرير، وقام ممثلو مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالرد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

١٧٥ - أعربت الوفود عن تقديرها لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مشيرة إلى أنه تقرير شامل ومفيد. وأشار على وجه التحديد إلى سهولة الاطلاع على التوصيات في شكلها المستخدم في التقرير.

١٧٦ - وأعربت عدة وفود عن رغبتها في استخدام بيانات التقييم لتحديد مدى كفاءة وفعالية العمل الهام الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وعلاوة على ذلك، شددت العديد من الوفود على أهمية العمل الذي يؤديه المكتب فيما يتعلق بتنسيق الاستجابات الإنسانية؛ وجمع التبرعات وإدارة أموال الاستجابة الإنسانية؛ وتقديم الدعم، لا سيما لتنفيذ خطة التحول للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وفي الوقت نفسه، طلبت بعض الوفود توضيحات بشأن من أقرّ خطة التحول.

١٧٧ - وفيما يتعلق بتقييم كفاءة وفعالية مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، طلبت العديد من الوفود توضيحات بشأن توافر بيانات الأداء. وعلى وجه التحديد، تساءل عدد من الوفود عن سبب عدم قيام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتضمين تقريره توصية بإنشاء قاعدة بيانات ما دام أنه، كما ورد في تقرير المكتب، "لا يتيح أي مصدر من مصادر البيانات تحديد درجة تحسُّن كفاءة المنظومة الإنسانية الدولية وفعاليتها أو أثرها النهائي على المتضررين من الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان".

١٧٨ - وعُلِّقت العديد من الوفود بأنه يجب تعزيز التنسيق بين شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل تقديم المساعدة الإنسانية بشكل أفضل. وأشارت بعض الوفود أيضا إلى ضرورة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. ولاحظت بعض الوفود أن أحد المجالات الرئيسية في عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يتعلق بالتعاون الوثيق مع الحكومات المضيفة على أساس المبادئ الإنسانية. وعلاوة على ذلك، أثارت تساؤلات عن كيفية تحسين التنسيق، ولا سيما في ضوء التعليق الذي تضمنه تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حيث "يشير عدد من الجهات المعنية إلى التنسيق داخل الأمم المتحدة بأنه أمر معقد نتيجة ترتيبات الحوكمة والمساءلة في المنظومة، التي تتسم في بعض الأحيان بالتجزؤ بين الكيانات ذات الهيئات الإدارية المنفصلة والولايات المتداخلة، التي تختلف النهج التي تتبعها بشأن ممارسة السلطة المركزية أو تفويض السلطة".

١٧٩ - وعُلِّقت بعض الوفود على أهمية مفهوم المرونة في مجال المساعدة الإنسانية. غير أنها طلبت توضيحات بشأن دور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا الصدد، وطرحَت تساؤلات بشأن كون تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لا يتضمن توصية بشأن المرونة.

١٨٠ - وأشارت الوفود إلى الحاجة المتزايدة لتوفير الدعم الإنساني في سياق الكوارث. وفي هذا الصدد، طُلب المزيد من التوضيح بشأن سبب تراجع النسبة المئوية للأموال المخصصة للمساعدة الإنسانية في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٨١ - وطلبت بعض الوفود أيضا توضيحات بشأن مدى ما أشار إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية من عدم وضوح دور المكاتب الإقليمية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وما ينبغي لهذا الأخير والدول الأعضاء القيام به لتحسين مستوى الوضوح. وإضافة إلى ذلك، طُلب توضيح السبب في عدم كون منسق الشؤون الإنسانية، على المستوى الوطني، موظفا من موظفي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. فضلا عن ذلك، طُلب توضيح بشأن آليات النشر المفاجئ وسبب عدم توافر بيانات مجمعة لدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن توقيت عمليات النشر المفاجئة التي تقوم بها المكاتب الإقليمية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٨٢ - أوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (E/AC.51/2013/3).

٤ - تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

١٨٣ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/AC.51/2013/4).

١٨٤ - وقامت وكالة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية بعرض التقرير والرد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

١٨٥ - أعربت الوفود عن تقديرها للأهمية التي يكتسيها التقرير، وذكرت أن النتائج ستكون مفيدة في التعريف بالعمل الهام الذي يقوم به المكتب لمساعدة البلدان على التصدي للتهديدات المرتبطة بالمخدرات والجريمة. وشددت، بصفة خاصة، على أهمية العمل الذي يؤديه المكتب في مجال المساعدة التقنية في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع المعايير واعتماد السياسات.

١٨٦ - وأعربت بعض الوفود عن ارتياحها للعمل الذي يقوم به المكتب في مجال البحث والتحليل، ولا سيما تقريره العالمي عن المخدرات الذي يصدر سنوياً ودراساته الاستقصائية المتعلقة بزراعة المحاصيل غير المشروعة، باعتبارهما مصدرين هامين يسترشد بهما في عمليات اتخاذ القرار. وأبدت وفود أخرى ملاحظة مفادها أن بإمكان المكتب أن يحسّن نشر نتائج عمله، وأن ينظر في إمكانية وضع استراتيجية اتصال مُحكمة لتعزيز فعالية عمله في مجال البحث والتحليل.

١٨٧ - وأثيرت شواغل بشأن قدرة المكتب على رصد النتائج في الميدان واتباع نهج متكامل وعلمي في البرمجة يمكنه من الاستجابة للأولويات الوطنية. وطُرحت أيضاً أسئلة بشأن دور مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مساعدة المكتب على تعزيز قدرته على التقييم.

١٨٨ - وأعربت الوفود أيضاً عن قلقها إزاء حجم موارد الميزانية العادية المخصصة للمكتب. وأشارت، في هذا الصدد، إلى قرار الجمعية العامة ١٩٣/٦٧، الذي أعربت فيه الجمعية عن قلقها إزاء الحالة المالية عموماً للمكتب، وأكدت ضرورة تحسين استخدام

المكتب للموارد استخداما فعالا من حيث التكلفة، وطلبت إلى الأمين العام أن يضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مقترحات تكفل توفير موارد كافية للمكتب للاضطلاع بولايته.

١٨٩ - وأكدت نفس الوفود على ضرورة أن يتقيد الأمين العام تقيدا تاما بتنفيذ القرار المذكور عند عرض ميزانيته المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

١٩٠ - وأبدت وفود أخرى ملاحظة مفادها أن المسائل المتعلقة بالميزانية ليست من اختصاص اللجنة.

١٩١ - وطرحت بعض الوفود أسئلة بشأن التحدي الذي ما زال يواجهه المكتب في الاستجابة لاحتياجات وأولويات البلدان المستفيدة في سياق زيادة تخصيص المساهمات الخارجة عن الميزانية. وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأنه لا يمكن توقع أن يحقق المكتب النتائج المرجوة منه في ظل ارتفاع مستوى الصرامة في تخصيص الموارد.

١٩٢ - وأعرب أيضا عن القلق إزاء ارتفاع حجم ما يتلقاه المكتب من مساهمات مخصصة، وما لذلك من أثر سلبي على تنفيذ برنامجه.

١٩٣ - وأثارت عدة وفود شواغل بشأن التوصية ٤ التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بجمع الأموال وتخصيص المساهمات (التوصية ٤). وأعربت عدة وفود عن تأييدها القوي للتوصية بتحديد هدف للحد من تخصيص المساهمات الخارجة عن الميزانية من أجل تمكين المكتب من الاستجابة بفعالية أكبر لاحتياجات وأولويات الدول الأعضاء. وفي المقابل، أعربت وفود أخرى عن معارضتها الشديدة لتلك التوصية، مشيرة إلى أنها لن تسهم في زيادة توافر الموارد الخارجة عن الميزانية.

١٩٤ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء تزايد عدد الولايات الموكلة إلى المكتب وإزاء الترتيبات التي وضعها المكتب للتعاون مع الكيانات الأخرى من أجل تنفيذ تلك الولايات بفعالية أكبر.

١٩٥ - وطرحت الوفود أسئلة بشأن النهج الإقليمي الذي يتبعه المكتب في عملياته واستخدام نهج الإطار المنطقي في عملية التقييم، وأعربت عن تأييدها لاتباع نهج برنامجي متكامل لإزاء عمليات المكتب.

١٩٦ - وأعربت عدة وفود عن دعمها الكامل لنتائج التقرير واستنتاجاته وللتوصيات الواردة فيه.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩٧ - أشارت اللجنة إلى الطابع العام للتحديات التي يواجهها المكتب، وأقرت بفعالية وأثر أنشطته الميدانية، مع الاعتراف بخصوصيات هيكله الحالي.

١٩٨ - وأكدت اللجنة، على وجه الخصوص، ما للخبرة الفنية التي يقدمها المكتب إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من أهمية في دعم الجهود التي تبذلها للتصديق على الصكوك الدولية، فضلا عن دورها في حشد المساعدة المالية والتقنية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال مكافحة المخدرات والجريمة.

١٩٩ - وأشارت اللجنة كذلك إلى أهمية بحوث المكتب وتحليله ومنشوراته، واعتبرت أن النتائج التي خلص إليها التقييم تبرز ما يقدمه المكتب من إسهامات هامة في بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والقطري.

٢٠٠ - وأشارت اللجنة أيضا إلى ضرورة وضع استراتيجية عملية أوسع نطاقا لإدارة المعارف، من شأنها زيادة تسخير العمل الذي يقوم به المكتب في مجال البحث والتحليل لإحداث الأثر المتوقع.

٢٠١ - وأعربت اللجنة عن تقديرها لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/AC.51/2013/4)، وأحاطت علما بالتوصيات الواردة فيه.

٢٠٢ - وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن الإشارة إلى التزوير في الجدول ٢ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية يقصد بها الاتجار غير المشروع بالممتلكات.

٢٠٣ - وشددت اللجنة على ضرورة قيام المكتب بتحسين أوجه التآزر مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى بهدف زيادة الكفاءة في تنفيذ البرامج مع تجنب الازدواجية والتداخل.

٢٠٤ - وفي حين لاحظت اللجنة المعلومات الواردة في مسار أثر البرامج الخاص بالمكتب، فقد أكدت على ضرورة إدراج الإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز حيثما أمكن ذلك، لقياس ما تحقق من إنجازات في تنفيذ الأمانة لبرامج الأمم المتحدة وليس لبرامج فرادى الدول الأعضاء.

٥ - تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٢٠٥ - عُرض على اللجنة، في جلستها السابعة والتاسعة المعقودتين في ٦ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (E/AC.51/2013/5).

٢٠٦ - وعرض التقرير وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية، وأجاب ممثلو مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على الأسئلة التي أثارها اللجنة بشأن المسائل الإجرائية.

المناقشة

٢٠٧ - أثارت عدة وفود مسائل إجرائية تتعلق بتقديم تقرير لا يتمشى مع التوصية الواردة في الفقرة ٦٦ من تقرير اللجنة السابق (A/66/16)، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٨/٦٦. ولذا تساءلت الوفود عما إذا كان ينبغي للجنة أن تنظر في التقرير بغض النظر عن كونه مثيراً للاهتمام أو مفيداً.

٢٠٨ - وطلب أيضاً بشأن سبب عدم إصدار التقرير المطلوب وفقاً للتكليف. وفي أعقاب الردود التي قدمتها الأمانة العامة، ولا سيما التفسير المتعلق بالسلطة لمثل هذا التقييم لبرنامج المفوضية، أعرب عدد من الوفود عن رأي مفاده أن ثمة حاجة إلى التنسيق بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمفوضية، لئلا يتأثر عمل اللجنة. وأعرب عن آراء مفادها، بصفة خاصة، أن حجم الموارد، سواء من الميزانية البرنامجية أو من مصادر خارجة عن الميزانية، لا يمكن أن تكون سبباً يجوز الاستناد إليه لإجراء أو عدم إجراء تقييم للبرنامج.

٢٠٩ - وأعرب عن رأي مفاده أن عدم تقديم التقرير المطلوب هو أمر يتعين النظر إليه في سياق المسائل المثارة في تقرير آخر عن التقييم، معروض حالياً على اللجنة (A/68/70)، يسلط الضوء على "عدم وجود ثقافة تقييم" في المنظمة. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أن ليس هناك أي كيان تابع للأمم المتحدة في غنى عن تحسين.

٢١٠ - ورأت بعض الوفود أن ثمة حاجة إلى إعادة تأكيد التكليف الحالي بتقديم التقرير، في حين أعربت وفود أخرى عن رأي يفيد بعدم ضرورة ذلك لأن التكليف الحالي لا يزال صالحاً ويجب الامتثال له.

٢١١ - وقدم الرئيس موجزاً للجوانب الإجرائية المثيرة للقلق التي أثارها الوفود خلال المناقشة المتعلقة بعدم تقييد محتويات التقرير بالمسائل التي طلبتها الجمعية العامة، وتناول بالتفصيل عدداً من الخيارات لتحديد الخطوات المقبلة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى

حساسية الحالة، ومع إدراك أن الوفود تحتاج إلى وقت لتستطيع الاستفاضة في استعراض الخطوات المقبلة ومناقشتها فيما بينها، أشار الرئيس إلى أنه سيعطى الوقت للوفود لصياغة الاستنتاجات والتوصيات المناسبة إلى الجمعية العامة.

٢١٢ - وأعرب عن رأي يتعلق بقدرات المفوضية فيما يتعلق بالتقييم، وذكر على نحو خاص أن التقييمات ينبغي أن يقوم بها موظفون مؤهلون وأن تحقق أفضل قيمة مقابل التكلفة. كما أعرب عن رأي يفيد بوجه عام بقبول التوصيات الواردة في التقرير.

الاستنتاجات والتوصيات

٢١٣ - أعربت اللجنة عن قلق عميق لأن تقرير تقييم البرنامج المتعلق بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذي صدر به تكليف من الجمعية العامة في قرارها ٨/٦٦، لم يقدم إلى اللجنة.

٢١٤ - وأعربت اللجنة عن القلق أيضا إزاء عدم تعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وبالمثل، أعربت اللجنة عن عدم ارتياحها لحقيقة أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حين وجد أنه غير قادر على إعداد التقرير الذي صدر بشأنه التكليف، لم يطلب توجيهات أخرى بشأن هذه المشكلة، وبدلاً من ذلك، قام بإعداد تقرير بديل لم يكن قد تلقى بشأنه أي تكليف محدد، وقدمه إلى اللجنة.

٢١٥ - وأعربت اللجنة كذلك عن قلقها من أن المفوضية لم توافق على التعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإجراء تقييم البرنامج إلا بعد مناقشة المسألة في اللجنة، على الرغم من الأحكام المتعلقة بالتفتيش والتقييم، الواردة في قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بـ.

٢١٦ - وأوصت اللجنة بشدة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعهد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء تقييم البرنامج المطلوب، في أقرب وقت ممكن، عملاً بالقرار المذكور أعلاه، وتقديم التقرير إلى لجنة البرنامج والتنسيق خلال الدورة الخامسة والخمسين للجنة في عام ٢٠١٥. وسيُنظر في التقرير المعنون "استعراض قدرة التقييم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" (E/AC.51/2013/5) بالاقتراح مع التقرير المذكور أعلاه.

الفصل الثالث

مسائل التنسيق

ألف - التقرير الاستعراضي السنوي لعام ٢٠١٢ المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

٢١٧ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الثامنة المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، في التقرير الاستعراضي السنوي لعام ٢٠١٢ المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (E/2013/60).

٢١٨ - وعرض مدير مجلس الرؤساء التنفيذيين التقرير وأجاب على الأسئلة التي طرحت خلال نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٢١٩ - قوبل التقرير الاستعراضي السنوي لعام ٢٠١٢ لمجلس الرؤساء التنفيذيين بالترحيب، وأعرب عن التقدير للعمل الهام الذي يضطلع به هذا المجلس لتعزيز الاتساق والتنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتحديدًا، فقد قوبلت بالترحيب الجهود الرامية إلى كفالة استجابة أنشطة منظومة الأمم المتحدة للأولويات الوطنية، وأحاطت اللجنة علماً بأن التقرير أصبح يتضمن الآن مرفقاً يرد فيه موجزٌ بالإجراءات التي اتخذها المجلس استجابة لاستنتاجات وتوصيات السنة الماضية. وفي هذا الصدد طلب عدد من الوفود إيضاحات بشأن محتوياته وهو ما يعزى بخاصة إلى أن التقرير لا يقدم معلومات كافية تستجيب للتوصيات والاستنتاجات السابقة التي خلصت إليها اللجنة. وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن إدراج الموجز هو مجرد إجراء شكلي. وفي هذا السياق، سلط هذا الوفد الضوء على عدة أمثلة تثبت خروج عدة كيانات الأمانة العامة ومجلس الرؤساء التنفيذيين عن الولايات التشريعية. وسلط هذا الوفد أيضاً الضوء على ضرورة أن تحترم كل جهاز من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة دوره المختلف عملاً بأحكام الميثاق. وأعربت بعض الوفود كذلك عن الأسف لاستمرار الأمين العام في تجاهل العديد من استنتاجات اللجنة وتوصياتها على نحو ما يتضح من التقرير.

٢٢٠ - وأعرب أحد الوفود عن بالغ القلق إزاء عدم امتثال الأمانة العامة لعدد من قرارات الأمم المتحدة، كما يتبين خلال نظر اللجنة في عدة وثائق خلال دورتها الحالية. ويقيم سرد البرنامج ١١ "البيئة" الدليل على هذه الحالة، حسبما يراه هذا الوفد.

٢٢١ - وأقرت الوفود ورحبت بالجهود الرامية إلى تعزيز المزيد من الحوار بين الدول الأعضاء ومجلس الرؤساء التنفيذيين، ولا سيما في مجال مواءمة ممارسات تسيير الأعمال. وطلب توضيح ما إذا كان ذلك يقتصر على الاجتماعات الرسمية، من قبيل اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة، أم أنه يشمل أيضا الجلسات غير الرسمية. وشدد على أهمية الاستعانة بكلا النهجين.

٢٢٢ - وأكدت بعض الوفود على أهمية كفالة أن تكون أنشطة مجلس الرؤساء التنفيذيين متماشية مع الولايات الحكومية الدولية، وسلطت الضوء على الأنشطة المتعلقة بالآلية المشتركة بين الوكالات المعنية بمسألتي المحيطات والسواحل و "توحيد الأداء"، التي لاحظت الوفود أنها ما زالت قيد نظر الدول الأعضاء. وتساءلت الوفود أيضا بشأن مهمة تعميم سيادة القانون في أعمال الأمم المتحدة، وأشارت على وجه الخصوص إلى التعليق الوارد في التقرير كما يلي: "أن الأمين العام قرر تعميم سيادة القانون في أعمال الأمم المتحدة" وأن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وافق على تأييد الأمين العام في هذه المبادرة.

٢٢٣ - وفيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بإعداد المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها على نطاق المنظومة، طلبت معلومات إضافية عن استعراض مجلس الرؤساء التنفيذيين لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى القطري. وإضافة إلى ذلك، استفسرت وفود عديدة عن دور مجلس الرؤساء التنفيذيين في مساعدة الدول الأعضاء في إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وطلبت توضيحات بشأن مبادرة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإجراء مشاورات واسعة النطاق، وشددت هذه الوفود على أهمية كفالة التعرف على آراء الدول الأعضاء في هذه المشاورات. وتساءل كذلك عدة وفود عن مدى مشاركة مؤسستي بريتون وودز في أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين.

٢٢٤ - في ضوء الحاجة إلى وجود إطار عالمي متسق للاستجابة الفعالة للتحديات المعقدة جدا والمتداخلة التي يتعين مواجهتها في "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، فقد شددت على أهمية ضمان تقديم دعم متكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، لتجنب التداخل والازدواجية في الجهود. وفي هذا السياق، أكدت هذه الوفود من جديد على الدور الرئيسي الذي يجب أن يضطلع به المجلس والممثل في تعزيز اتساق السياسات، وكذلك اتخاذ إجراءات منسقة وفعالة لمعالجة طائفة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بتلك الخطة العالمية.

٢٢٥ - ولاحظت عدة وفود أن التقرير السنوي يشير إلى بعض المؤتمرات ومؤتمرات القمة دون البعض الآخر كمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في اسطنبول في عام ٢٠١١، وطلبت توضيح دور مجلس الرؤساء التنفيذيين في حدث مقبل يعقب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٢٦ - وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، طلبت الوفود مزيداً من المعلومات عن دور مجلس الرؤساء التنفيذيين في إعداد قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وطرحت سؤالاً بشأن مدى تعزيز قدرة الأفرقة القطرية نتيجة للعمل الذي اضطلع به في المكتفات التي نظمتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشأن ما إذا كانت هناك تحسينات على أرض الواقع نتيجة لهذا العمل. وطلبت معلومات إضافية عن مجموعة أدوات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بأفضل الممارسات والدروس المستفادة التي وزعت كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز إدارة المعارف على نطاق المنظومة من أجل تيسير مساهمات منظومة الأمم المتحدة في أطر عمل المساعدة الإنمائية وغيرها من أطر وآليات التخطيط.

٢٢٧ - وفيما يتعلق بمواءمة وتبسيط ممارسات تيسير الأعمال، أعرب عن التقدير لهذه المبادرة التي أطلقها مجلس الرؤساء التنفيذيين، وأحاطت وفود عديدة علماً بالتحسينات والنتائج الملموسة التي تحققت، ودعت إلى مواصلة العمل في هذا المجال. وطلبت بضعة وفود مزيداً من المعلومات عن مشروع خدمات الخزانة، الذي كان أبلغ عن تحقيق وفورات يعزى إلى تحسن أسعار الصرف الذي يعزى بدوره إلى التعاون الذي بذل في هذا الصدد، وذلك بهدف النظر في ما إذا كان ينبغي التوصية بتوسيع نطاق المشروع. وأشادت وفود أخرى بالعمل المضطلع به من أجل زيادة فرص مشاركة البائعين من البلدان النامية في عملية مشتريات منظومة الأمم المتحدة وطلبت تقديم المزيد من التفاصيل بشأن نتائج هذه المبادرة. وأثير سؤال بشأن ما إذا كانت المبادئ التوجيهية أو النهج المتبعة في مواءمة ممارسات تيسير الأعمال قد جرى تكييفها للاستعانة بها في البلدان التي تمر بتزاع أو الخارجة من النزاع.

٢٢٨ - وفيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، طُرح استفسار بشأن الأشواط التي قطعت في تنفيذها على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

٢٢٩ - وقدمت الوفود عدداً من الملاحظات بشأن موضوع التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن رأي مفاده أن التخطيط الاستراتيجي هو عنصر هام

في عملية التنسيق وأنه ينبغي أن يوجه مجلس الرؤساء التنفيذيين اهتمام أعضائه إلى هذه المسألة وليتسنى لهم تحديد السبل الكفيلة بتحسين التنسيق على نطاق المنظومة في مجال التخطيط الاستراتيجي.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٣٠ - كررت اللجنة تأكيد أهمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ورحبت بالاستعراض الدوري لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري الذي يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين وكذلك بالدعم الذي يقدمه المجلس للدول الأعضاء. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، مواصلة تقديم هذا الدعم إلى الدول الأعضاء.

٢٣١ - وأكدت اللجنة على الدور الرئيسي الذي يجب أن يضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين لضمان تنسيق الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة عند إعداد ومتابعة "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥"، وفقا للولايات الحكومية الدولية ذات الصلة. ولهذا الغرض، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يقدم تقريراً عن ذلك إلى اللجنة في سياق التقرير الاستعراضي السنوي الذي سيقدمه المجلس في دورتها الخامسة والخمسين، بشأن السبل والوسائل اللازمة للنهوض بذلك الدور المتمثل في تعزيز اتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة من أجل كفالة العمل المنسق والفعال بشأن طائفة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بتلك الخطة العالمية.

٢٣٢ - وأكدت اللجنة مجدداً أهمية مواصلة الحوار بين المجلس والدول الأعضاء من أجل زيادة تحسين شفافية المجلس ومساءلته أمام الدول الأعضاء ولاحظت الجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين في هذا المجال، ولا سيما التحسينات التي أدخلت على موقع المجلس على الإنترنت. وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، مواصلة هذه الجهود.

٢٣٣ - وأقرت اللجنة بالعمل الذي يقوم به مجلس الرؤساء التنفيذيين فيما يتعلق بمواءمة وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال ورحبت بالحالات التي انطوت على إيجاد فرص لتحقيق مكاسب في الكفاءة وخفض الأعباء الإدارية والإجرائية. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة إبلاغها بما يحرز من تقدم في المستقبل، وأوصت بأن توجه الجمعية العامة انتباه الأمين

العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى ضرورة الاستمرار في تحسين معالجة هذه المسألة.

٢٣٤ - ولاحظت اللجنة أن بعض توصياتها التي أقرتها الجمعية العامة لم تنفذ، ولذلك كررت توصياتها إلى الجمعية العامة بتوجيه انتباه الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى الشواغل التالية:

(أ) الحاجة إلى ضمان اتساق أنشطة المجلس ومبادراته، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاتساق على نطاق المنظومة، والتي تتضمن أيضا "توحيد الأداء" على النحو المبين في الفرع جيم من القرار ٢٢٦/٦٧، مع الولايات الحكومية الدولية؛

(ب) ضمان تعزيز المواءمة بين التدابير التي تتخذها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى والإطار التشريعي القائم للأمم المتحدة، في عدة مجالات كمجال المشتريات.

٢٣٥ - وفيما يتعلق بإدراج موجز عن حالة تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها في تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين، أوصت اللجنة الجمعية العامة أن تطلب إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، بأن يحسن إدراج هذا الموجز في التقارير المقبلة وأن يسنده بأدلة.

٢٣٦ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، مواصلة تيسير فرص مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عمليات الشراء في منظومة الأمم المتحدة، وفقا للقواعد والأنظمة القائمة.

باء - دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢٣٧ - في جلستها ١٢ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2013/6).

٢٣٨ - وقام وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا بعرض التقرير وبالرد على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٢٣٩ - في ضوء الحالة الصحية الراهنة للرئيس نيلسون مانديلا، نوهت جميع الوفود بالإسهام المهم الذي قدمه الرئيس مانديلا طيلة سنوات حياته لصالح جنوب أفريقيا والإنسانية، وأعربت عن تمنياتها له بالشفاء العاجل.

٢٤٠ - وأثنت الوفود على مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لما تميز به التقرير من شمول. كما رحبت الوفود بالعمل الذي يضطلع به المكتب وأعربت عن تأييدها له، وخاصة دوره كمنسق لدعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢٤١ - وأكدت الوفود من جديد الأولوية التي تحظى بها أفريقيا في جدول الأعمال العالمي، وكررت تأكيد أهمية تكثيف الدعم المنسق المقدم من منظومة الأمم المتحدة لجميع الأولويات القطاعية لعمل المنظمة بشأن أفريقيا. ولاحظت بعض الانخفاض في الموارد المالية والموارد من الموظفين المخصصة لأفريقيا من جانب بعض الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وأعربت بعض الوفود عن الحاجة إلى مواءمة خطط ميزانيات الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية والإقليمية للقارة الأفريقية.

٢٤٢ - وشددت الوفود على الحاجة إلى مواصلة تعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة في دعم التنمية في أفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بالمشاورات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. في هذا الصدد، أكدت بعض الوفود على الحاجة إلى تنسيق هذه العملية بشكل وثيق مع أهداف التنمية المستدامة، حسب التكاليف الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وضمان استمرار دعم الأمم المتحدة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما القضاء على الفقر، والصحة، وكفالة أن تحتل التنمية المستدامة موقعا مركزيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٤٣ - وأكدت بعض الوفود، مع تقديرها للمنجزات الكبيرة التي تحققت في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تراعي على النحو الواجب التحديات التي تواجه أفريقيا في مجال التنمية الاقتصادية، بما في ذلك التحديات الناشئة مثل تغير المناخ، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأزمة الغذاء، وتقلب أسعار السلع الأساسية.

٢٤٤ - وشددت الوفود على ضرورة مواءمة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع أولويات أفريقيا، على النحو المبين بوضوح في الخطة الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ المعتمدة مؤخرا. كما شددت الوفود على أن خطة التنمية لما بعد

عام ٢٠١٥ ينبغي أن تبني على النجاحات التي تحققت في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وأن تركز على التحول الهيكلي، والنمو الشامل، والابتكار والتعليم، والتنمية البشرية والاجتماعية.

٢٤٥ - وأكدت بعض الوفود أهمية الصلة بين السلام والأمن والتنمية، ورحبت بالشراكات المتزايدة الداعمة لتنمية أفريقيا، بما في ذلك عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتنمية أفريقيا ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي وغيرهما من الشراكات الاستراتيجية الثنائية مع أفريقيا. وفي هذا الصدد، شددت بعض الوفود على الحاجة إلى تعزيز مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بالموارد الكافية لتمكينه من القيام على نحو فعال بتنسيق جميع المبادرات المتعددة الأطراف لدعم التنمية في أفريقيا، ومن تقديم دعم أفضل لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في تنفيذ أولوياتها، ولا سيما الزراعة، عن طريق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وتطوير البنية التحتية، من خلال برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والوصول إلى الأسواق وتيسير التجارة، والتنمية البشرية والاجتماعية، والعلم والتكنولوجيا.

٢٤٦ - وأعربت الوفود عن تأييدها لقيام الأمم المتحدة برصد آلية التنسيق الإقليمية، لا سيما بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العشر سنوات لبناء قدرات للاتحاد الأفريقي. وأعربت بعض الوفود عن تأييدها للدعوة إلى وضع استراتيجية مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعبئة الموارد، وإنشاء صندوق استثماري لتيسير تنفيذ وتنسيق أنشطة خطط الأعمال المستهدفة للمجموعات داخل آلية التنسيق الإقليمية. وشجعت الوفود مختلف هذه المجموعات على زيادة تبادل المعلومات داخل كل منها وبين بعضها البعض، وعلى وضع خطوط أساس وأهداف واقعية، وإبداء مزيد من الإرادة والاستعداد للعمل مع بعضها البعض.

٢٤٧ - وشددت الوفود على الحاجة إلى إدماج المسائل المشتركة لآلية التنسيق الإقليمية على نحو أفضل في صلب عمل المجموعات المعنية، بما يتيح للآلية أن تقدم بمزيد من الفعالية الدعم التقني اللازم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وتحسين سبل تيسير تنفيذ البرامج المتعددة القطاعات لبناء القدرات.

٢٤٨ - أعربت الوفود عن رأي مفاده أن تحول أفريقيا إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ينبغي أن ينظر إليه في ضوء تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٢٤٩ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتحليل الوارد في الفقرة ١٠٥ من التقرير التي توجز التحديات والقيود في المجالات قيد النظر.

استنتاجات وتوصيات

٢٥٠ - رحبت اللجنة بالتقرير السنوي للأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2013/6) وأوصت بأن توافق الجمعية العامة على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من ١٠٦ إلى ١١٤ من التقرير.

٢٥١ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المقبلة معلومات مفصلة تتعلق بالنتائج المحتملة للإنجازات المتحققة في سبيل بلوغ أهداف الشراكة الجديدة.

٢٥٢ - وأوصت اللجنة أيضا بأن تكرر الجمعية العامة طلبها إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مواصلة تشجيع المزيد من الاتساق في عملها الداعم للشراكة الجديدة، استنادا إلى المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا، وأهابت بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية، بما في ذلك تمويل البرامج والمشاريع، وتعبئة الموارد، وتقديم المساعدة الإنسانية؛

٢٥٣ - وأوصت اللجنة كذلك أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مواصلة التنسيق بصورة وثيقة مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، بوصفها الهيئة الفنية للاتحاد الأفريقي، ومع غيرها من هيئات مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، وذلك لمواصلة تعزيز تنفيذ خطة العمل الأفريقية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ التابعة للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة.

٢٥٤ - وأوصت اللجنة بأن تشدد الجمعية العامة على الحاجة إلى أن تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية المراعاة التامة لآراء و/أو تعليقات و/أو إسهامات الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية الأخرى فيما تقوم به من وضع للسياسات واتخاذ للقرارات، بما في ذلك في مجالات الوساطة، والشؤون السياسية، والسلام والأمن.

٢٥٥ - وكررت اللجنة تأكيد توصيتها بألا تتضمن تقارير الأمين العام عن الشراكة الجديدة معلومات بشأن الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات الأخرى فحسب، ولكن أيضا بشأن الإجراءات والنتائج الملموسة الأخرى فيما يتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة لمشاريع الشراكة الجديدة في جميع أنحاء القارة الأفريقية، مع التأكيد في الوقت نفسه على أن التقارير المقبلة ينبغي أن تواصل تعزيز التركيز على الأثر الذي تحدثه، كما ونوعا، الأنشطة التي تنفذها كيانات منظومة الأمم المتحدة في دعم الشراكة الجديدة، فيما يتعلق بالموارد.

٢٥٦ - وأقرت اللجنة بالدور الهام الذي يؤديه تطوير الهياكل الأساسية الصلبة في أفريقيا، ولا سيما السكك الحديدية والطرق السريعة، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكتشف جهوده في حشد دعم منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال ولا سيما للمبادرات التي تقوم بها الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

الفصل الرابع

تقارير وحدة التفتيش المشتركة

٢٥٧ - أعربت اللجنة عن ارتياحها لعودة تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تنظر فيها اللجنة بعد أن غابت تلك التقارير في السنوات الأخيرة، وأكدت من جديد أن من ضمن الولايات الرئيسية المسندة إلى اللجنة مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في مسائل التنسيق، على النحو المبين في التوصية التي اعتمدها اللجنة في دورتها الثانية والخمسين وحثت فيها وحدة التفتيش المشتركة على تكثيف جهودها لكي تقدم إلى اللجنة التقارير ذات الصلة.

٢٥٨ - وأكدت اللجنة على ضرورة أن تُنفذ جميع التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة التي أيدتها الهيئات الحكومية الدولية، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدعو الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة أن يبينوا لهيئاتهم الحكومية الدولية المعنية أسباب التأخر في تنفيذ التوصيات الموجهة إليهم أو عدم تنفيذ تلك التوصيات.

ألف - التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة

٢٥٩ - تناولت اللجنة في جلستها السادسة التي عقدت في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة" (A/67/873) وتعليقات الأمين العام ورئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على ذلك التقرير (A/67/873/Add.1).

٢٦٠ - وتولى تادانوري إينوماتا المفتش بوحدة التفتيش المشتركة عرض التقرير ورد على الاستفسارات التي طرحت خلال نظر اللجنة فيه. وتولى ممثل مجلس الرؤساء التنفيذيين عرض التقرير المتضمن تعليقات الأمين العام والمجلس على ذلك التقرير والرد على الاستفسارات التي طرحت.

المناقشة

٢٦١ - أعربت الوفود عن ارتياحها لمعاودة تقديم تقارير وحدة التفتيش المشتركة إلى اللجنة للنظر فيها بعد انقطاع دام سنوات عدة. وفي هذا الصدد أعيد تأكيد أن إحدى الولايات الرئيسية المسندة إلى اللجنة هي مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في مسائل المتصلة بالتنسيق، حسبما ورد في التوصيات التي اعتمدت السنة الماضية وحثت فيها وحدة التفتيش المشتركة على تكثيف جهودها لتقديم تقارير إلى اللجنة في هذا الصدد.

٢٦٢ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها لاختيار تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التخطيط الاستراتيجي حيث رأت فيه اختيارا في محله ورحبت، بوجه عام، بمعظم التوصيات الواردة فيه. وبالإضافة إلى ذلك، أعادت الوفود تأكيد دور اللجنة في التخطيط الاستراتيجي وفي تجسيد ذلك التخطيط في برامج ودورها في كفالة تنسيق تطبيقه داخل منظومة الأمم المتحدة. ورأت الوفود أن التقرير كان بالنسبة للجنة بمثابة فرصة جاءت في حينها لتعزيز مهمتها في هذا الصدد.

٢٦٣ - وأشارت وفود عدة إلى ممانعة بعض المنظمات في المشاركة في التخطيط الاستراتيجي على نطاق المنظومة، حسبما أشير إليه في التقرير آنف الذكر، وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها تنفيذ ذلك التخطيط على نحو ما تدعو إليه التوصية ١. وذكرت وفود عدة أنه كان من المفروض أن تجرى عملية تشاور مسبقة مع الوكالات المعنية لكفالة تنسيق الخطط متوسطة الأجل وفقا للبند ٤-٩ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8).

٢٦٤ - وطلب إيضاح سبب الإسهاب في التقرير في تحليل عملية البرمجة والتخطيط والميزنة ورصد التنفيذ والتقييم بأكملها بدلا من التركيز على التخطيط الاستراتيجي.

٢٦٥ - واستفسرت عدة وفود عن الكيفية التي يمكن بها وضع إطار استراتيجي شامل لكفالة متابعة ما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لا سيما فيما يتصل بإعداد أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، تحسبا للتحديات الجسام الماثلة أمام أمانات منظمات النظام الموحد والدول الأعضاء.

٢٦٦ - وعلاوة على ذلك، شددت بعض الوفود، فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على أهمية أن تكون عملية التخطيط الاستراتيجي موحدة ومتسقة بقدر أكبر. وفي هذا الصدد أعادت الوفود تأكيد ضرورة كفالة أن تقدم الأمم المتحدة دعما متكاملا على نطاق المنظومة تنفيذًا لخطة ما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيد العالمي وذلك بالنظر إلى ما تنطوي عليه تلك الخطة من أبعاد مشتركة بين القطاعات ومجالات الأنشطة. ولوضع إطار شامل متسق، أشارت الوفود إلى ضرورة كفالة العمل على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري وعبر مختلف القطاعات انطلاقا من أهداف مشتركة واستراتيجيات متفق عليها ونتائج مناهج عمل معينة. ووصفت أيضا خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأنها من أكبر التحديات التي ستواجهها منظومة الأمم المتحدة ككل من حيث التنسيق والتخطيط الاستراتيجي.

٢٦٧ - ونوهت بعض الوفود بمفهوم التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة الوارد تعريفه وبيانه في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك أصوله وتطوره على امتداد السنين، وأقرت بأن هذه المعلومات الأساسية ساعدت على التوفيق بين الإطار الاستراتيجي المبني على منظور طويل الأجل والخطة القصيرة الأجل المدرجة في ولاية كل منظمة. إلا أن اللجنة لاحظت مع القلق أن الاستعراض خلص إلى نتيجة مؤداها أن منظومة الأمم المتحدة تفتقر حاليا إلى التخطيط الاستراتيجي.

٢٦٨ - وأشارت وفود عدة إلى أن الإطار الاستراتيجي ليس خطة متوسطة الأجل كما أنه لا يستعان به على نطاق المنظومة. وطلبت إيضاحا لسبب استعاضة الأمم المتحدة عن الخطة المتوسطة الأجل بالتخطيط على نطاق المنظومة. وأشار عدد من الوفود إلى أن وحدة التفتيش المشتركة ذكرت في نهاية الفقرة ٤٤ من التقرير أنه في معرض دراسة الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، اقترح الأمين العام تكرار التأكيد على أهمية أهداف المنظمة طويلة الأجل بوصفها وسيلة لإنجاز أهدافها بالكامل وأيدت لجنة البرنامج والتنسيق الاقتراح.

٢٦٩ - وأشارت بعض الوفود إلى الدور الذي أدته، على امتداد السنين، الخطة المتوسطة الأجل باعتبارها وثيقة تخطيط رئيسية تتيح ترجمة الولايات التشريعية إلى برامج وبرامج فرعية وتغطي فترة قدرها ست / ٤ سنوات. وفي هذا الصدد أشارت اللجنة إلى أن القصد من الخطة كان أن تغطي منظومة الأمم المتحدة. وأقرت اللجنة أيضا بأن الهدف من التقرير هو عرض أدوات عملية وممارسات إدارية جيدة لتحسين التنسيق على نطاق المنظومة استخدمتها بالفعل بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في قطاعات معينة.

٢٧٠ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء انتشار "استراتيجيات الشركات" أو خطط استراتيجية اعتمدت داخليا على المستوى التنفيذي دون أن تمنع الدول الأعضاء النظر فيها. وأيدت، بوجه خاص، آراء تقول بأن تطبيق مفاهيم إدارية متقدمة نوعا ما سائدة في سياق حوكمة الشركات وتعميم مبادرات من قبيل مبادرة "توحيد الأداء" أمر قد لا يهم جميع الدول الأعضاء في سياق تلبية احتياجاتها المتصلة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لا سيما في أقل البلدان نموا.

٢٧١ - وطلب عدد من الوفود معلومات عن حالة خطة الأمين العام الخمسية وعن العمل الذي يضطلع به حاليا فريق إدارة التغيير.

٢٧٢ - وطلبت وفود عدة إيضاح القيمة المضافة لمواءمة مصطلحات التخطيط وتساءلت عما إذا كان من الأجدى إعداد مسرد مصطلحات يعكس التنوع في المصطلحات المستخدمة في منظمات النظام الموحد.

٢٧٣ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للملاحظات الصريحة التي أبدت بشأن الأثر المفترض للإجراءات التي تتبعها اللجنة في عملها بشأن عملية التخطيط، وهي غير مكرسة للمناقشات الموضوعية بل لتوفيق النصوص مع الأساس التشريعي لصياغة الإطار الاستراتيجي. وفي الوقت نفسه، أعربت وفود أخرى عن القلق إزاء مواصلة استعراض إجراءات عمل اللجنة، وذكرت أن لا يوجد أي داع لإعادة النظر في ولاية كل من اللجنة الخامسة أو اللجنة نفسها. بيد أن الوفود أبدت استعدادا لبدء مناقشات بشأن إجراء تغييرات في الإجراءات والأدوات والوسائل المستعان بها في التخطيط.

٢٧٤ - وأعرب وفد عن قلقه إزاء درجة عدم امتثال الأمانة العامة لما ينص عليه البند ٤-٩ من النظم والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم وهو البند المتصل بتقديم اقتراحات إلى الهيئات القطاعية والوظيفية والإقليمية بشأن أجزاء الإطار الاستراتيجي أو تنقيحاته المتصلة بهذا الموضوع لاستعراضها بهدف تيسير عمل اللجنة، وذلك على الرغم من القرارات التي تطلب فيها الجمعية العامة تقديم تلك الاقتراحات.

٢٧٥ - وأيدت وفود عديدة الرأي القائل بوجوب ألا تكون الخطة الاستراتيجية محكومة بالميزانية بل بالولايات. وفي هذا السياق، أبدى البعض تشككا إزاء إمكانية تنفيذ البرامج الصادر بها تكليفات بالكامل في إطار حالات النمو الاسمي الصفري وخفض الميزانيات. وأعربت وفود أخرى عن رأي مؤداه أن إضافة أبعاد الإدارة القائمة على النتائج إلى أطر التخطيط الاستراتيجي أمر مفروغ منه في تنفيذ التخطيط الاستراتيجي. وأبدى وفد آخر رأيا مخالفا حيث تساءل عن مدى صحة تعليقات وحدة التفتيش المشتركة على "تخصيص الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية بشكل منفصل" وأشار إلى أنه لا يمكن أن ينطلق التخطيط الاستراتيجي من فراغ دون أي اعتبار للمسائل المتعلقة بالموارد.

٢٧٦ - ورأت وفود عديدة أن تحديد أهداف المنظمات وولاياتها أمر تختص به الدول الأعضاء وحدها وأنه يتوجب على الأمانة العامة أن تنفذها. وأضافت أنه لو تم كفاءة الاتساق على نطاق المنظومة في مرحلة التخطيط، سيكون بمقدور منظومة الأمم المتحدة أن تتجنب ازدواج الجهود والهدر. وأكدت وفود عدة ضرورة تعزيز وظيفة اللجنة في مجال

تخطيط البرامج وتنسيقها على نطاق المنظومة بطرق منها زيادة التشاور مع الرؤساء التنفيذيين بمنظمات النظام الموحد.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٧٧ - أشارت اللجنة إلى الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٣ وأكدت أن تحديد أولويات الأمم المتحدة أمر تختص به الدول الأعضاء وحدها حسبما تنص عليه الولايات التشريعية.

٢٧٨ - وأشارت اللجنة أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٧ وأعادت تأكيد دورها بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية التابعة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالتخطيط والبرمجة والتنسيق.

٢٧٩ - وأشارت اللجنة كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٦٧ وأعادت تأكيد أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة التابعة للجمعية العامة المعهود إليها بالمسؤوليات المتعلقة بالمسائل الإدارية وشؤون الميزانية.

٢٨٠ - وأحاطت اللجنة علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة (A/67/873)، وبخاصة التوصيات الواردة فيه.

٢٨١ - وذكرت اللجنة أن التقرير يطرح مجموعة من التوصيات الهدف منها تكرار نماذج التخطيط الاستراتيجي المطبقة في بعض المنظمات بهدف مواءمة أو كفالة اتساق دورات التخطيط في مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة.

٢٨٢ - وبالنظر إلى أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تشكل واحدا من أكبر التحديات التي ستواجهها الأمم المتحدة على نطاق المنظومة من حيث التنسيق والتخطيط الاستراتيجي، أكدت اللجنة أن وجود عملية استراتيجية موحدة ومتسقة بقدر أكبر أمر له أهميته بالنسبة لتنفيذ تلك الخطوة مما يرجع بوجه خاص إلى أبعادها المشتركة بين القطاعات ومجالات الأنشطة ويتفق مع الولايات الحكومية الدولية المسندة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بوضع إطار واحد متكامل لما بعد عام ٢٠١٥، شددت اللجنة على ضرورة كفالة التحرك والعمل عبر مختلف القطاعات انطلاقا من أهداف مشتركة واستراتيجيات متفق عليه ونتائج مناهج عمل معينة.

٢٨٣ - وأقرت اللجنة بأن مواصلة تطوير مفهوم الإدارة القائمة على النتائج وتنفيذه قد يساهم بوجه خاص في إرساء أهداف مشتركة على أساس الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء.

٢٨٤ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينفذ البند ٤-٩ من النظم والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم بمحذا فيره.

باء - تمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة

٢٨٥ - نظرت اللجنة خلال جلستها الخامسة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة" (A/67/867)، كما نظرت في تعليقات الأمين العام على ذلك التقرير وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين) (A/67/867/Add.1).

٢٨٦ - وقام المفتش تادانوري إينوماتا بعرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة وأجاب على الاستفسارات التي أثبتت أثناء نظر اللجنة فيه. وعرض ممثل أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين التقرير المتضمن تعليقات الأمين العام وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين.

المناقشة

٢٨٧ - أبدت عدة وفود دعمها بصفة عامة للنتائج والتوصيات الواردة في التقرير. وعلى وجه الخصوص، أعربت الوفود عن تقديرها للمعلومات الوفيرة والتحليلات الممتازة المقدمة فيه، فضلا عن الموجز المختضب للإجراءات المقترحة على الدول الأعضاء والرؤساء التنفيذيين للمنظمات المعنية.

٢٨٨ - وأعربت عدة وفود عن ارتياحها لرؤية تقارير وحدة التفتيش المشتركة معروضة على اللجنة لاستعراضها، بعد غياب تلك التقارير على مدى السنوات السابقة، الأمر الذي أضعف دور اللجنة التنسيق الذي تضطلع به بتكليف من الجمعية العامة.

٢٨٩ - وشددت عدة وفود على دور اللجنة في التنسيق على نطاق المنظومة بين البرامج التي تضطلع بها المنظمات المنتمية لمنظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أعرب عن آراء مفادها أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة تزامن مع الهدف الذي قررت المنظمة اتباعه، وهو توفير إطار للحكومة العالمية فيما يخص العمليات الإنسانية في المنظومة، وأنه أتاح للجنة فرصة سانحة في الوقت المناسب لتعزيز وظيفتها في ما يتعلق بالعمليات الإنسانية. ورأت بعض الوفود أن من المستحسن أيضا أن يعرض التقرير على كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لينظر فيه خلال دورته في جزئها المخصص للشؤون الإنسانية، وعلى اللجنتين الثانية والثالثة للجمعية العامة.

٢٩٠ - وطلبت بعض الوفود إيضاحات بشأن نطاق التقرير مقارنة بالتقارير السابقة التي أعدتها وحدة التفتيش المشتركة لمعالجة مواضيع مماثلة. وسأل عدد من الوفود عن كيفية العثور على معلومات بشأن تأثير التوصيات السابقة الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة في هذا المجال، ومعرفة إلى أين وصلت المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وكيف يمكن مقارنة التوصيات السابقة بالتوصيات المقدمة في التقرير قيد النظر. وأعرب عن آراء تتعلق بالتوجيهات اللازمة لفهم مدى نجاح التوصيات السابقة مقارنة بالتوصيات الحالية. وأبدى بعض الوفود تعليقات إيجابية حول النظام الشبكي الخاص بوحدة التفتيش المشتركة الذي يتيح متابعة التوصيات التي أصدرتها وحدة التفتيش المشتركة.

٢٩١ - وطلبت بعض الوفود إيضاحات بشأن المنهجية المستخدمة في إجراء الاستعراض حيث استفسرت، على سبيل المثال، عن نطاق إجراء المقابلات الفورية، والاستقصاءات المخصصة، واستخدام الاستبيانات. وأشارت بعض الوفود إلى اتساع نطاق الاستعراض الذي يهدف إلى إجراء تحديد شامل للآليات العديدة المستخدمة لتمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة. وذكر أيضا أحد الوفود، بحسب الفقرة ٨ من التقرير، أن المنهجية المستخدمة لجمع البيانات بشأن الموضوع قيد الاستعراض شملت جملة أمور منها سفر المفتش نفسه إلى مواقع عديدة في عدة مناطق جغرافية. ورأى الوفد أن جمع البيانات وإجراء المقابلات ينبغي أن يتم من خلال وسائل الاتصالات الأكثر اقتصادا في التكاليف.

٢٩٢ - وأبدت عدة وفود آراء وطلبت إيضاحات تتعلق بمدى إمكانية التكهّن بالتمويل ومدى استناده إلى أساس مضمون، بما في ذلك استخدام الموارد العادية والموارد الأساسية مقابل الموارد الخارجة عن الميزانية والتبرعات المخصصة. وتساءل عدد من الوفود عن سبب تحمس المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين للحصول على المساهمات النقدية والعينية من القطاع الخاص ومن الأفراد خلال الأزمات الإنسانية الرئيسية.

٢٩٣ - وشددت بعض الوفود على الطابع المدني للمساعدة الإنسانية، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى إمكانية استخدام الأصول العسكرية في العمليات الإنسانية. واستطلعت الوفود أيضا نهجا يتيح إجراء تحليلات مستقلة ووضع أطر مختلفة للحوكمة من أجل تقديم المساعدة للاستجابة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة.

٢٩٤ - وشددت وفود عديدة على ضرورة التمويل السلس لخطوات الانتقال عبر مراحل الطوارئ، والإنعاش المبكر، والإنعاش عن طريق إعادة البناء، وتعزيز القدرة على تحمل الكوارث. وأعرب عن آراء مفادها أن من الضروري التوقف عن الفصل بين المساعدة الإنسانية والمعونة الإنمائية بما في ذلك أنشطة الإنعاش المبكر. وأبدت بعض الوفود رأيا مفاده

أن التمويل الإنساني لا يقتصر على البلدان النامية، وأشارت إلى الكوارث النووية والطبيعية التي وقعت مؤخرا في اليابان وإلى الكوارث الطبيعية الأخرى في وسط أوروبا. وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء ما يمكن أن يترتب على تنامي المساعدة الإنسانية من أثر محتمل في مدى توفر المساعدة الإنمائية الرسمية بصفة عامة. وأعربت وفود عديدة عن اهتمامها بإيجاد وسيلة تتيح الجمع بصورة أفضل بين المعونة الإنمائية والمساعدة الإنسانية بما يفضي إلى تفادي الازدواجية في استخدام الموارد المخصصة لكل منهما، وتدارست الوفود إمكانية الاستفادة من الدروس المستخلصة من تجربة الخطط الاستراتيجية المتكاملة والأطر الاستراتيجية المتكاملة التي طبقتها البعثات المتكاملة للأمم المتحدة، فضلا عن خطط العمل المشتركة والعمليات الجارية ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تنفذها الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة.

٢٩٥ - وأعربت وفود عدة عن تقديرها من حيث المبدأ للتوجه العام للتوصيات الواردة في التقرير، ولا سيما التوصيات ٢ و ٦ و ٨، الرامية إلى تيسير تمويل العمليات الإنسانية في الميدان، وأحاطت علما باعتزام وحدة التفتيش المشتركة عرض تلك التوصيات على الوكالات المعنية بالمساعدة الإنسانية. وأعربت عدة وفود عن اهتمامها بمسألة إعداد سياسة عامة على نطاق المنظومة للمنظمات التابعة للأمم المتحدة، وفقا لما ورد في التوصية ٦ في التقرير، لتقديم المساعدة على بناء القدرات في مجال خطط التأمين الوطنية مع مراعاة التآزر اللازم فيما بينها. وفيما يتعلق بالتوصية ٨، أعربت بعض الوفود عن تفضيلها لتحسين استخدام العمليات القائمة وحذرت من إنشاء عملية بيروقراطية أخرى.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٩٦ - أحاطت اللجنة علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة (A/67/867) وأوصت بأن تقرر الجمعية العامة التوصيات الواردة في التقرير.

٢٩٧ - وأوصت اللجنة كذلك بأن تقوم الأمانة العامة، إلى جانب إقرار التوصية ١، بالطلب إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يستعيض عن عبارة "البلدان المعرضة للكوارث والبلدان التي في أوضاع هشة" بعبارة "البلدان الخارجة من نزاعات أو المتعافية من كوارث طبيعية".

٢٩٨ - وأشارت اللجنة إلى النطاق الواسع للاستعراض، الذي أُجري بهدف التحديد الشامل لآليات التمويل في العمليات الإنسانية داخل منظومة الأمم المتحدة، وأعربت اللجنة عن تقديرها للمنحى العام للتوصيات المعروضة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة الرامية إلى توفير إطار للتخطيط الاستراتيجي لتمويل العمليات الإنسانية.

٢٩٩ - وأشارت اللجنة كذلك إلى أن عملية جمع البيانات ينبغي أن تتم بتطبيق المنهجية التي تتسم بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة.

٣٠٠ - وأوصت اللجنة بأن تواصل وحدة التفتيش المشتركة رصد تنفيذ توصياتها بالصيغة التي تقرها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة من أجل كفالة فعالية العمل الإنساني.

الفصل الخامس

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين للجنة

٣٠١ - وفقا للفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٧٩، والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٤، تقدم اللجنة إلى كل من المجلس والجمعية جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين مشفوعا بالوثائق المطلوبة، ليقوما باستعراضه.

٣٠٢ - وفي المقرر ١٦٣/١٩٨٣، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يعرض على الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها، أي طلب للوثائق يتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعداد هذه الوثائق وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة، وأن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتمل أن تحدث فيها ازدواجية في إعداد الوثائق و/أو قد توجد فيها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متشابهة، وذلك بهدف ترشيد إعداد الوثائق.

٣٠٣ - ويرد أدناه مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين للجنة. وقد أعد المشروع على أساس الولايات التشريعية القائمة، وسيُستكمل في نهاية الدورة الحالية في ضوء التوصيات التي تعتمدها اللجنة.

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين للجنة

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣ - المسائل البرنامجية:

(أ) أداء البرامج؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

(ب) تخطيط البرامج؛

تقرير الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: الجزء الأول، موجز الخطة، والجزء الثاني،

الخطة البرنامجية لفترة السنتين (قرارات الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩ و ٢٢٤/٦٢ و ٢٣٦/٦٧)

(ج) التقييم.

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها التاسعة والأربعين عن التقييم البرنامجي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٤ - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

الوثائق

التقرير الاستعراضى السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٣
(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩)

٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والخمسين.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة والخمسين.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - المسائل البرنامجية:
 - (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛
 - (ب) التقييم.
- ٤ - مسائل التنسيق:
 - (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
 - (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والخمسين.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين

التقرير الموحد للأمين العام عن التغييرات المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	A/68/75
الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	A/67/6/Rev.1
نزع السلاح	Corr.1 و A/68/6 (Sect. 4)
التجارة والتنمية	A/68/6 (Sect. 12)
البيئة	A/68/6 (Sect. 14)
المستوطنات البشرية	A/68/6 (Sect. 15)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	A/68/6 (Sect. 18)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	A/68/6 (Sect. 19)
التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم	Corr.1 و A/68/74
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات	A/68/70
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة"	A/67/873
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة"	A/67/873/Add.1
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة، المعنون "تمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة"	A/67/867
مذكرة من الأمين العام يحيل بها تعليقاته وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير	A/67/867/Add.1

وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تمويل العمليات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة"

- E/2013/60 التقرير الاستعراضى السنوي لعام ٢٠١٢ المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق
- E/AC.51/2013/1 جدول الأعمال المؤقت المشروح
- E/AC.51/2013/2 تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
- E/AC.51/2013/3 تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
- E/AC.51/2013/4 تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- E/AC.51/2013/5 تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استعراض قدرة التقييم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- E/AC.51/2013/6 تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- E/AC.51/2013/L.1/Rev.1 مذكرة من الأمانة العامة عن حالة الوثائق
- E/AC.51/2013/L.2 مذكرة من الأمانة العامة عن تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة
- E/AC.51/2013/L.3 مذكرة من الأمانة العامة عن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين للجنة
- Add.1-18 و E/AC.51/2013/L.4 مشروع تقرير اللجنة
- E/AC.51/2011/INF/1/Rev.1 قائمة الوفود

